



قضية:
حداد: التفريونات لم
تلتزم بتمويل الدراسات
واليوم تتبرا 4



مقابلة:
حمدان: ثلاث اضعاف الحد
الادنى تبقي الاسرة دون الخط
الاعلى للفقر 3



تحليل:
الفضل شلق يعود الى
مجلس الانماء والاعمار
اي دور واي عقبات؟ 2

الاصلاح الاقتصادي.. مكانك راوح خلاف سياسي حاد وانقسام وشتائم.. وتطابق اقتصادي بين الموالاة والمعارضة

الشاقعة الاخصام المفترضون اي السلطة واكثر المندفعين من اصحاب الشهامة والمروءة هم اكثر من يعتقدون انفسهم يؤدون دور «القبضاي» ومطلق الشتيمة.
قانون انتخاب يتيح الحد الادنى من التمثيل الحقيقي ومن العيش المشترك يكفل بقيام ضوابط وركائز تسمح الانتقال من مرحلة الى ثانية في السياسة والاقتصاد.
خمسون عاما تحت شعار المواجهة وفلسطين ذبح الاقتصاد وامتلأت الجيوب ولم تتحقق السيادة واليوم باسم شعارات شبيهة يذبح الاقتصاد او يقدم قربانا او مطية للغاية السياسية عينها فيما تجارب دول كثيرة تثبت ان النهوض الاقتصادي يجلب السيادة ويحسن السياسة من ماليزيا الى دبي.

لوضع اقتصادي مترد وخطر الى ابعد الحدود وسط تذل من قبل الموالين كما ألمعارضين عن الفوص فيه حقيقه والاكتفاء بالشعارات العامة على طريقة الوصايا العشر، لا تقتل لا تزي...
ومهما اختلفت الذرائع والحجج من السيادة الى العمالة فان احدا من هذه الجهة او تلك لا يتصرف على اساس ان القضية الاقتصادية يمكن ان تكون مصعدا يعمل باتجاهين او الماوية او القمة ولمختلف الاطراف.
الدين العام 35 مليار دولار والى ازدياد واحد من هذه الطبقة لا يستوقفه الرقم او يستموله الوضع والمسؤول عن الوصول الى هذا الواقع دون نسيان شركائه وحلفائه والمستفيدين يخضع اليوم لجرحة تجبيلية يقوم بها اهل الضحية والمعول عليهم ولا ويعاونهم بهذه المهمة

ليس هدفا بحد ذاته ولا مرتكزا او بنيانا من اعمدة الوطن فالموالاة تستخدمه لتحميل مسؤولية الفشل للحقبة السابقة دون استطاعتها طرح بدائل او المس بالمتركات التي اوصلت الى هذا الواقع.
اما المعارضة فواحدة منها وهي المعنية بالدرجة الاساس وليس بالمطلق بهذا الواقع اليوم فهي تحاول غسل يدها من دم هذا الصديق وليست بحاجة للكثير حيث ان اغصانها كفيليون بتقديم الهدايا المجانية والهبات. اما شقها الآخر ولاعتبارات سياسية اولا وبسبب تهميش الاقتصاد ثانيا فهي تحاول تبييض صورة المعارضين الجدد وحملهم على ظهرها تحت شعار ضرورة توسيع الاطار المعارض.
ووسط هذه الفسيفساء تضيق الصورة الحقيقية

الفاعل في لبنان دائما مجهول. وحرص ثابت من الطبقة السياسية اللبنانية على استمرار تجهيل المسؤول خاصة في القضايا الاساسية - الحقيقية كالاقتصاد مثلا.
هي طبقة سياسية واحدة وموحدة تنقسم حينها بين موالاة ومعارضة لكنها تبقى هي هي ثوابتها مقدسة سواء ارتفع صوت فيها او بج، تنتقل الأدوار ولكنها تحرص كل الحرص على بعضها الآخر لان في حفظه ديمومة الاستمرار فالزعيم الوطني الكبير يتحول بالشكل الى عميل ليعود مرة جديدة رائد للقومية وبالعكس؛ اما مقولة الخط فهو بات اشبه بمنحنيات الزلازل والرصد ولكن اسمه يبقى الخط.
اما الاقتصاد فهو مادة للسجال السياسي ليس اكثر

الحسين: يقرر قبل نهاية العام انجاز مشروع انشاء هيئة الاوراق والاسواق المالية السورية

وقد جاء في المادة الثالثة من مشروع المرسوم حول اهداف الهيئة الاساسية التي تسعى لتحقيقها وهي:
- تنظيم سوق الاوراق المالية والانشطة والفعاليات الملحقه.
- حماية المواطنين والمستثمرين في الاوراق المالية من الممارسات غير العادلة او غير السليمة والتي تطوي على احتيال او غش او تدليس او تلاعب.
- تشجيع النشاط الادخاري والاستثماري بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني.
وقال الوزير الحسين ان المشروع مطروح للمناقشة والحوار العام وابداء الملاحظات والمقترحات.
(الاعمار والاقتصاد تشر النص الكامل في العدد المقبل)

انجزت وزارة المال السورية مشروع مرسوم انشاء هيئة الاوراق والاسواق المالية السورية. واعلن وزير المال الدكتور محمد الحسين ان المشروع سيرفع الى رئاسة مجلس الوزراء حيث سيدرس ويقر قبل نهاية العام الحالي.
واضاف ان لجنة من الخبراء والمختصين في الوزارة قد اعدت المشروع والذي سيتم اقراره خلال الايام القليلة المقبلة من قبله لرفعه الى مجلس الوزراء. مصادر متابعة اكدت «للاعمار والاقتصاد» ان المشروع المقترح يشكل خطوة اضافية في سلسلة خطوات اصلاح وتطوير البنيان المالي المطلوب تفعيله، لا سيما ان التجربة مع انشاء المصارف الخاصة قد دلت على الامكانيات الكبيرة التي يمكن لسوريا الاستفادة منها مع هكنا خطوات.

منوع من التداول منوع من التداول منوع من التداول منوع من التداول منوع من التداول

تواضع
علق نائب مهمش منذ فترة وكان لعب دورا بارزا مطلع التسعينات ونال نصيبا وافرا من المغانم، على تعيين شخصية بارزة في موقع حساس، بان هذا التعيين هو ضربة شخصية له، لانه ساهم في وضع فيتو عليه من مواقع رسمية وخاصة وانه لن يتوانى عن عمل المستحيل لافشاله واعادة الكرة مرة اخرى.

ثقة
ابلق مرجع نيابي حلقة المحيطين به بان وضعه على افضل ما يرام وانه ينال جائزة مواقفه الاخيرة، كما يحصد ايجابا نتائج الخلاف القائم بين زعيم سياسي بارز وسوريا. واكد ان المكافاة ستكون بحصده كافة التعيينات الخاصة بطائفته حصرا، رغم توقعات قوة سياسية فاعلة بان تراعى قاعدتها الشعبية من خلال تمكنها من وضع فيتو على بعض الاسماء وهو الامر الذي لم يحصل.

نفسي
وجه مرجع مالي كبير كتابا رسميا الى الادارة المركزية لوسيلة اعلامية دولية لها مركز اقليمي في دولة عربية طالبا بتوضيحات حول كلام نسب اليه ووزع على وسائل الاعلام، فيما خلا نص حديثه الى هذه الوسيلة من اي اشارة في هذا الشأن، علما ان مصادر متابعة تلقي تبعة هذا الامر على جهة سياسية محلية دابت على الصاق بعض المواقف بهذا المرجع لاحراجه او حرق «ورقته».

مليون
اشترى موظف كبير استبعد من موقعه اخيرا شقة بمليون دولار اميركي في منطقة بيروتية علما ان حصيلة عمله الرسمي لا تتجاوز السنوات المعدودة.

تفسير
ادت سياسة تكسير اسعار خدمة مصرفية واعدة يعتمد عليها مصرف كبير منذ سنتين الى تكبيده خسائر دون ان يتيح له احتكار السوق، مما دفع بعض كبار مدرائه الى الطلب جديا بدراسة هذه الاستراتيجية المعتمدة والتي كان بطلها مدير جرى تعيينه مؤخرا في موقع جديد يختلف كليا عن هذا النوع من العمل. واللافت ان الجهات المصرفية المعنية لم تتدخل بهذا الامر لعلهما ان هامش الخسارة ضيق حتى الآن مقارنة مع الامكانيات المتاحة وبسبب استفادة شريحة من الناس من هذه السياسة.

تلق
وصف مسؤول معني بقطاع مالي بعض المنتقدين من اهل القطاع بانهم لا يعرفون ما يريدون فشكواهم دائمة من غياب مظلة قانونية كانت تحميهم، فيما هم لا يتحركون لاجل تريب اوضاعهم او الضغط لارجاع المظلة المفقودة.

راجعون
يسود اكثر من وسط سياسي واقتصادي شبه يقين من عودة الفريق الاقتصادي السابق مع السياسة التي اتبعها على خلفية العودة شبه المؤكدة للرئيس رفيق الحريري الى السلطة بعد الاستحقاق الانتخابي. ويعزز هذا الانطباع تسريبات من جهة سياسية معنية بهذا الامر.

تخفيض
تبين وجود مشروع في ادراج وزير سابق منذ سنتين يكفل تخفيض فاتورة سلعة حيوية يستوردها لبنان بمئات الملايين الدولارات، ويمكن لهذا المشروع خفض التكلفة بنحو الثلث، الا ان احدا لم يحركه او يعرضه لاسباب عديدة، تبدأ من حجم المصالح والاستفادة وصولا الى الخوف...

OGERO
online!
Telecom
OGERO
www.ogero.gov.lb

ارتبط باسمه رغم سنوات تسع ورؤساء ثلاث الفضل شلق يعود الى مجلس الانماء والاعمار.. اي دور واي عقبات؟

من مشاريع نفذوها ولا اموال لدفعها اضافة الى وجود «كميات» من القروض التي لم يستطع لبنان صرفها فاستردت من الدول المقرضة كل هذا مع وجود سقف للانفاق الاستثماري وضع في باريس-2 وقنون خلال موازنات 2003 و2004 وبنص على ان سقف الانفاق الاستثماري لن يتجاوز الـ 250 مليون دولار لمجمل عمل الدولة اللبنانية، فيما البلد تنتظر مشاريع حيوية تستكمل بنيتها التحتية الحقيقية كان ينبغي تنفيذها اواسط التسعينات لتوفر الاموال لها ولحاجة الناس من جهة ثانية، الا انها اوقفت مع توقف

الاعمار الحقيقي. مهمات كبيرة تنتظر المجلس وحاجات كبيرة تحتاجها البلاد ولكن الخوف الحقيقي ان يكون المسؤولون قد ارتاحوا فعلا لنمط عمل المجلس كما كان خلال السنوات التسع السابقة، اي دون وجع الرأس والمشاريع، وكفى الله المؤمنين شر القتال، لا سيما ان البعض يتخوف فعلا هذه المرة ان تظهر الصورة الحقيقية لصاحب الاعمار الفعلي لان السياسيين في بلادنا عادة يفضلون بقاء الحقيقة في الظل... دائما.

(ح. م)



..خلال تقليده وساماً ايطالياً

مصرف لبنان كمؤسسة ناهيك عن ان شلق الذي لم يعين خلال وجوده في المجلس المرة السابقة الا ثلاث اشخاص وعمل بعدد موظفين تسعة وستين موظفاً، يعود اليوم الى مؤسسة فيها حوالي 250 موظفاً ادخلوا خلال الفترات السابقة، ووسط تعيينات في مجلس الادارة انتقدت بنفس الحدة التي جرى الترحيب فيها بشلق نفسه.

ينتظر المجلس تحديات منها ان مطلع التسعينات كان المقاولون يتراخسون لنيل مشروع، بينما هم اليوم لاهثون وراء تحصيل اموالهم

قبل الاخرين، فان الاول (دلولى) معروف بحجم الخصومة معه كجزء من الود الكبير الذي تكنه شركتنا الخلوي السابقان لشلق منذ توليه وزارة الاتصالات ورفضه الخضوع لطلبات محددة كان من نتيجة رفضه دفع موقعه الوزاري ثمناً لها. ومعلوم ان اولاد الوزير دلولى قد تعاطوا شأن المهاتف الخلوي. اليوم ينتظر مجلس الانماء والاعمار تحديات كبيرة اهمها آلية العمل الممكنة بعد تغير قانون المجلس نفسه وفقدانه لحصانة كان يتمتع بها تتيح له تجاوز الروتين الاداري وتضعه في مصاف

كتجهيزات المهاتف مثلاً وغيره من الامور. لذا شكلت عودة الفضل شلق الى مجلس الانماء والاعمار مفاجأة حقيقية للكثيرين كما ان حجم الترحيب بتعيينه كان كبيراً حيث اقتصر الانتقاد العلني له على شخصين هما النائب محسن دلولى والنائب السابق نجاح واكيم، وان كان الاخير داب على هذا الامر منذ كتابة الايادي السوداء واستمرار الربط بين شلق والرئيس رفيق الحريري رغم الملاحظات بحق شلق ووسط غياب الحماية له من اصدقائه السابقين المفترضين



فجأة عاد اسم مجلس الانماء والاعمار الى خارطة التداول بعد سبات عميق امتد لسنوات هي ابعد من عدد سنوات العهد الحالي الممدد له.

ومجلس الاعمار الذي ذاع صيته مطلع التسعينات ونال حصة لم تنلها قبله المؤسسة المكتب الثاني في عز العهد الشهابي يثير الكثير من الالتباسات، فهو بالنسبة للبعض كارثة ينبغي الخلاص منها، وبالنسبة للبعض الآخر خشبة خلاص من هذا الوضع المزري ومحرك للاق تصاد وبالنسبة لآخرين هو سبب الدين ومصدر

شلق

مؤسسة رسمية كباقي المؤسسات وليس ادل على هذا الوضع الا الارقام التي تكشف انه من اصل الـ 5 مليارات دولار اميركي وهي قيمة الاعمال التي نفذت في مجال الاعمار فان اعمالاً وتلزيماً بأربعة مليارات قد نفذت ابان رئاسة الفضل شلق الاولى للمجلس بين اعوام 1991-1995

وهذه الارقام نفسها تكشف مقدار وحصاة الاعمار الحقيقي من الدين العام في لبنان، فان مجمل حصته لا تتجاوز الـ 5 مليارات دولار اميركي، علماً ان الكثير من المشاريع قد ردت ثمنها

ورغم مرور ثلاث رؤساء مجلس ادارة لمجلس الانماء والاعمار فان اسمه ارتبط على الدوام باسم رئيسه القديم- الجديد الوزير السابق الفضل شلق، فهو تحت ادارته اكتسب سمعته ومع انتقال شلق من المجلس الى وزارة المهاتف وثم الى البيت مكافأة له على انجازاته التي عرفها اللبنانيون ولمسوها من الاعمار الى المهاتف دخل المجلس مرحلة اشبه بالموت السريري البطيء، ومع تراجع تدريجي لصورته وحضوره في الاعلام وصولاً الى تحوله الى

Chef Roberto Recipe FARFALLE BANDIERA

Ingredients (for 4 servings):

- 360 g. of Farfalle
- 50b g. of butter
- half finely chopped red onion
- 250 g. of blended baby green peas
- 1 finely chopped red pepper
- 3 chopped small ripe and firm tomatoes
- 100 g. of minced tuna fish
- 3 small sage leaves
- a pinch of ground white pepper

Preparation:

Delicately brown the red onion in the butter, add the pepper and the blended peas. Cook moderately for about 7-8 minutes. Add the sage, the tomatoes, tuna and pepper. Simmer for 2 minutes.

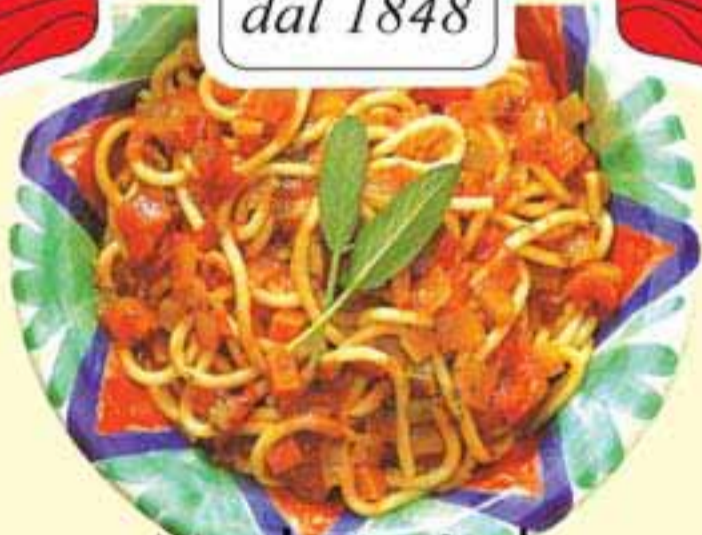
Seasoning:

Season with the sauce and serve hot.



MALTAGLIATI

dal 1848



Made in Italy



PASTA DI SEMOLA DI GRANO DURO

حمدان: مقاربتان لمعالجة تصحيح الاجور.. اعتماد سياسة توزيعية شعبية تكرس الهروب الى الامام او ادراج التصحيح ضمن رؤية للنهوض بالاقتصاد وتحفيز النمو والحد من تشوهات الاسعار



قبل المؤسسات والقطاع الهامشي والعاملين لحسابهم لا تزيد في افضل الاحوال على 60% من هذا العرض. وهذه المعطيات مستخلصة من نتائج الدراسات التي اجرتها المؤسسة الوطنية للاستخدام (بالنسبة للطلب على العمل الوافد من المؤسسات القائمة) وكذلك من التراخيص للمؤسسات الجديدة الموزعة سنويا (الطلب على العمل الناجم عن انشاء هذه المؤسسات الجديدة).

ان تصحيح الاجور، من حيث تعبيره عن محاولة لردم الهوة ما بين واقع المداخن والاحتياجات المعيشية الدنيا، هو حق لا جدال فيه، ولكن معالجة هذا الموضوع كملف معزول وغير مرتبط باصلاحات اقتصادية قد ينطوي على مخاطر.

ان احدى اكبر المعضلات التي يواجهها المجتمع اللبناني تكمن في تزامن وجود مستوى منخفض للانتاجية مع وجود كلفة معيشية مرتفعة والمسؤولية عن مستوى الانتاجية هذا لا يتحمله اساسا الاجراء بقدر ما يتحمله القيمون على الشأن العام وكذلك اوساط من الفعاليات الاقتصادية ومجتمع رجال الاعمال.

وازاء هذه المعضلة لا بد من البحث عن حلول واقعية ومؤقتة مع الاقرار بان مثل هذه الطول لا تشكل ضمانة للاستقرار والنمو في المدى المتوسط.

فمن دون اعادة هيكلة البناء الاقتصادي وادخال تعديلات جذرية في جانب الطلب على العمل اي عبر تطوير المؤسسات وتشبيك نشاطاتها وتحديث اصولها، والحد من الوزن النسبي للمكون العقاري في هذه الاصول لصالح التجهيز والتكنولوجيا ونظم المعلومات... من دون هذه التغييرات لا يمكن المراهنة على الوصول الى بنية اجور مجزية.

وينبغي ان تكف الطبقة السياسية وفئات واسعة من اصحاب العمل على المراهنة على الاجر المنخفض كركيزة لنشاطها الاقتصادي لأن مثل هذا الخيار لا يحقق النمو والتنمية الاقتصاديين، هذا اذا كنا لا نريد الحديث عن العدالة الاجتماعية. فمثل هذا الخيار لم يعد قادرا على المنافسة في غير بلد في العالم يتمتع بوفرة كاسحة من العمالة الرخيصة التي يصدرها الى اصقاع الدنيا بكلفة تقل عن ثلث او نصف كلفة الحد الأدنى للاجور في لبنان خصوصا في ظل موجات العولمة والتحرير الاقتصادي وانفتاح الاسواق والاندماج التي تعصف بعالمنا اليوم.

ولا باس ان نستخلص دروسا في تجربة اسرائيل في هذا المجال حيث تشير المعطيات المتاحة عن واقع العمل المأجور ونسب توزيع الدخل الى نتائج مثيرة بل مذهلة. فالاجراء الذين يشكلون نحو 80% من اجمالي القوى العاملة في هذا البلد يكادوا يستأثرون بحصة شبه مماثلة من الناتج المحلي خلافا لما هو واقع الحال في بلداننا العربية حيث لا تزيد الاجور من اجمالي الناتج في احسن الاحوال عن نصف نسبة الاجراء من اجمالي القوى العاملة.

وفي حالة لبنان تبلغ نسبة الاجراء نحو 65% من القوى العاملة بينما لا تزيد حصتهم عن 35% من الناتج بحسب دراسة الاحصاءات الوطنية الصادرة عن ادارة الاحصاء المركزي.

قد يعترض البعض على افادة القطاعين الخاص والعام من شروط التصحيح نفسها لاسباب اهمها انكشاف القطاع الخاص اكثر للمنافسة والحساب الاقتصادي وتعديل الاجور الطوعي اضافة الى التباين بين نسق التصحيحات السابقة التي استفاد منها كل من القطاعين فأخر تصحيح في القطاع الخاص حصل سنة 96 - بينما طبقت سلسلة الارتفاع والرواتب في القطاع العام في اول 98 من مفعول رجعي (لم ينفذ منذ 96).

ويكون الرد على مثل هذا الاعتراض بتزامن التصحيحات التي يفترض ان تناول القطاع العام مع برنامج زمني لاصلاح الادارة العامة.

كيفما كان ولو على حساب التضحية بالمستقبل.

اما المقاربة الثانية، فانها مع تأكيدها على ضرورة تصحيح الاجور تدرج هذا التصحيح في الاولوية ضمن اطار رؤية للنهوض بالاقتصاد وتحفيز محددات النمو وزيادة الوزن النسبي للنشاطات «التبعية»، وتوفير فرص حقيقية لزيادة الانتاجية والحد من تشوهات الاسعار. ولكن في ظل غياب رؤية وإرادة واضحتين لدى الدولة بشأن هذه الموضوعات المختلفة فان حظوظ اعتماد المقاربة الثانية ضعيفة، واعتقد ان عملية تصحيح الاجور سوف تنطوي على مساومة مستمدة من روحية المقاربة الاولى على الارجح اي استسهال كسب الحاضر كيفما كان على حساب المستقبل.

وتكمن الخطورة عندما يكون تصحيح الاجور مستمدا من هذا النوع من المقاربات التوزيعية البسيطة والمرتبطة، من دون نظرة استباقية مبنية على قواعد احصائية موثقة تساهم في ارتقبات الاثار التي ستترتب جراء هكذا سياسة على الاقتصاد ككل، (المستوى الماكرو اقتصادي) وعلى القطاعات الاقتصادية المختلفة، لا سيما القطاع الصناعي والقطاع الهامشي وقطاع التعليم وقطاع الصحة، وعلى حجم توزع العبء الضريبي.

ما هي نسبة الاجراء الذين يعملون عند مستوى الحد الأدنى؟

ان النسبة اليوم هي على الارجح غير كبيرة مقارنة بما كانت عليه عشية الحرب وقد لا تتجاوز 10% او 15% من اجمالي العاملين باجر اي ما يشكل نصف ما كانت عليه قبل الحرب.

من كان يتقاضى 3 اضعاف الحد الأدنى قبل الحرب (مثل الاستاذ

الثانوي او رئيس الدائرة في الدولة) كان يشكل جزءا من الطبقة المتوسطة القادرة على تلبية الاساسيات من التعليم والصحة والسكن اضافة الى الاضياف والسفر وامتلاك السيارة اما 3 اضعاف الحد الأدنى اليوم فهي تبقى الاسرة دون الخط الاعلى للفقر.

هل يمكن ان تؤثر زيادة الاجور في مستوى البطالة؟

لا شك ان هناك خلافا بين العرض والطلب على العمل، وهو خلل يتجه منذ سنوات نحو شكل من التفاقم. فاحصاءات عام 1997 (ادارة الاحصاء المركزي) اشارت الى معدل بطالة في

هم الطبقة السياسية كسب الحاضر كفيضا كان ولو على حساب التضحية بالمستقبل

حدود 8% على المستوى الوطني وارتفع هذا المعدل الى نحو 11,5% عام 2001 (حسب دراسة الجامعة اليسوعية. وثمة تقديرات متطابقة ان هذا المعدل بات راهنا في حدود 14 و 15% والمشكلة ان هذا الخلل مرشح في ظل الازمات الماكرو اقتصادية والمالية والنقدية المراهنة لمزيد من الاستفحال. فالقواعد الاحصائية المتاحة تقدر التدفقات السنوية الى سوق العمل - اي اجمالي عرض العمل، من قبل خريجي التعليم العالي الجامعي والمهني وخريجي دورات التعليم المهني القصيرة والمتوسطة الاجل، اضافة الى المتسربين من التعليم والعاملين المستقلين - بنحو 35 الى 40 الف عارض عمل. في المقابل فان المعطيات المتاحة تشير الى ان اجمالي الطلب على العمل من

التي تنفذها الدولة اوجهات دولية ومحلية اخرى. وهناك امثلة عن هذه الدراسات وتلتقي كلها على تشخيص معالم هذا الانقصام، فدراسة الاحصاء المركزي حول الازمات المعيشية عام 1997 ودراسة وزارة الصحة واليونيسف والاحصاء المركزي عن الازمات الصحية عام 2000، ودراسة الهجرة وازمات الشباب التي نفذتها اليسوعية عام 2001، كلها تصب في خانة تأكيد الواقع المعيشي المرير للاسرة التي صرح نحو 60% منها ان

اظهرت احدي الدراسات ان دخل 60% من الاسر لا يصل الى 800 دولار في وقت حدد الحظ الاعلى للفقر بين 750 و 800 دولار

اجمالي دخلها الشهري لا يصل الى 800 دولار هذا في الوقت الذي اظهرت فيه دراسات اخرى من ضمنها دراسات صادرة عن المنظمات الدولية المختلفة ان الخط الاعلى للفقر في

الاطار المدني يكاد يصل الى ما بين 750 - 800 دولار للاسرة الوسطية. وهذا ما ينطوي على دلالات بالغة

الاهمية بالنسبة لاستقرار الاجتماعي والسياسي في البلد.

ولا يقلل من هذا الاستنتاج واقع ان تصريحات الاسر عن دخلها ينطوي على بعض الانحرافات والكتمان ولكن مع ذلك عندما تجمع دراسات عدة على الوجهة العامة لتوزع الدخل، وفق النسق المبين اعلاه، فان ذلك يدعو من دون شك، الى التمعن والتبصر والتفكير ملي.

ولعل ما ينطوي على دلالات اخطر واكثر دقة هو ما توصلت اليه دراسة ميزانية الاسرة في بيروت والتي نفذتها ادارة الاحصاء المركزي عام 97 وتم على اساسها تحديد سلة الاستهلاك لمؤشر اسعار الاحصاء المركزي، وقد اظهرت هذه الدراسة بحسب ما صرحت به الاسر ان 87% من الاسر المقيمة في مدينة بيروت وضواحيها يقل اجمالي دخلها الشهري عن مصاريفها الشهرية.

وتتشكل هذه الدراسات حافزا للتأكيد على اهمية موضوع تصحيح الاجور بغض النظر عن الجدل حول تفاوت المؤشرات.

السؤال هو كيف تتم المعالجات والتصحيحات؟

في مجال معالجة هذا الموضوع يمكن تبسيط الحديث عن مقاربتين. المقاربة الاولى واخشى ان تكون هي المسيطر، تنطوي على تكريس واقع الهروب الى الامام من خلال الامعان في اعتماد سياسة توزيعية شعبية بسيطة وهي سياسة غالبا ما تستسهل الطبقة السياسية تبنيها دون ادراك لما ينجم عنها من زيادة في تكلفة المعالجات المطلوبة.

وهم هذه الطبقة هو كسب الحاضر

اجمالي رقم اعمال كل من هذه الاسواق، وفي 41% من الاسواق تسيطر شركة واحدة فقط على اكثر من 60% من اجمالي رقم الاعمال.

ولا شك ان هذا التركيز هو الوجه الاخر لتركز العديد من المؤشرات الاخرى كالودائع والتسليفات وغيرها..

واضافة الى هذا التباين بين اتجاه تطور انتاجية العمل، واتجاه تطور كلفة المعيشة يتعزز الاختلال بسبب تميز السياسات الحكومية وخصوصا السياسات الضريبية. وعلى الرغم من ان الفئات الفقيرة والمتوسطة الدنيا، تستفيد من اعفاءات ضريبية صدرت اثناء الحكومات الاخيرة وعلى الرغم كذلك من ان ما يسمى بالانفاق الاجتماعي، (اذا اعتبرنا ارتباطا ان موازنات الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية تندرج ضمن هذا الباب)، يوفر قاعدة ما لانساق من الخدمة العامة وان بشكل لا يخلو من الفوضى وتضخم التكاليف، الا انه لا يمكن للباحث ان يلاحظ وجود نوع من الطلاق الحاد والمتفاوت بين الحد الأدنى للاجور او دخل الاسرة من الاجور اذا كانت تضم اكثر من عامل من جهة وبين متطلبات الحد الأدنى من العيش من جهة ثانية.

ان الاعفاءات وما يسمى بالانفاق الاجتماعي تطورت من دون منطق واستراتيجية محددة للتنمية الاجتماعية مما افقدها الكثير من فاعليتها المفترضة، في المقابل ادى تميز السياسات الضريبية الى جعل جزء اساسي من دخل الدولة، ومن الاقتطاع الضريبي الاجمالي، يتأتى من هذه الفئات تحديدا التي تدفع بشكل مباشر ثمن هذا النسق من تمويل الخدمة العامة عبر ضرائب ورسوم غير مباشرة وعبر التحويلات القسرية الناجمة عن سياسات التثبيت النقدي.

يجب الاقرار بان انجازا «مثيرا» قد تحقق في السنوات العشر الاخيرة، لجهة الاقتطاع الضريبي الذي ارتفعت نسبته من نحو 7% من الناتج الى 18% منه اي بما يزيد عن 150%.

وتحقق هذا الارتفاع اساسا من القيمة المضافة والضرائب والرسوم المفروضة على الاستهلاك والاستيراد اضافة الى طائفة واسعة من الرسوم الاخرى التي تتميز بطبيعتها غير المباشرة.

ولكن في المقابل ان مثل هذا «الانجاز المثير» لم يتحقق على مستوى انساق واليات الانفاق التي

«انجاز» مثير تحقق في السنوات العشر الاخيرة زاد بموجبه الاقتطاع الضريبي 150%

طورتها الطبقة السياسية. واذا كانت بعض الادبيات تعطي لبنان كمثال للسرعة في مضاعفة معدلات الاقتطاع الضريبي فان غالبية الادبيات تعتبره ايضا احد النماذج «الرائدة» في مجال ترسيخ الهدر وتعميمه على نطاق واسع فالشواهد تشير الى ان المال يصرف من دون الخضوع لضوابط ومعايير انما هي محددة، سواء في ما يتعلق بالانفاق على مرافق البنى التحتية وصيانتها

ام على الحيز الاجتماعي والخدمات العامة الاساسية وفي طبيعتها قطاعي الصحة والتعليم.

ما هي النتائج التي تظهرها الدراسات بالنسبة للعلاقة بين الدخل والاحتياجات؟

هناك انقصام بين الاجر ومتطلبات المعيشة تثبته الدراسات والاحصاءات

يشكل موضوع تصحيح الاجور مادة النقاش الاهم هذه الايام، ويبدو ان الغوص في هذا النقاش يفتح ابوابا كثيرة للخلافات من جهة ولكن الاهم انه يطرح دفعة واحدة مشكلات عميقة في الاقتصاد اللبناني، كالبطالة واحتكار القلة وتركز العمل واعتماد الاجر المنخفض الامر الذي دفع بالدكتور كمال حمدان وهو الخبير الاقتصادي ومدير مؤسسة البحوث والاستشارات الى القول في حديث للاعمار والاقتصاد. ان تصحيح الاجور، من حيث تعبيره عن محاولة لردم الهوة ما بين واقع المداخن والاحتياجات المعيشية الدنيا، هو حق لا جدال فيه، ولكن معالجة هذا الموضوع كملف معزول وغير مرتبط باصلاحات اقتصادية قد ينطوي على مخاطر.

يصعب اختصار افكار حمدان الغزيرة، في سطور فهو تحدث عن «انجاز» الحكومات السابقة بزيادة الاقتطاع الضريبي 150% وعرض لنتائج دراسات قيمة لا بد ان تشكل قاعدة متينة لاي نقاش جدي في موضوع تصحيح الاجور يهدف الى عدم استسهال الخيارات البسيطة.

حاورته: سيليا مروة

تفاوضية طبعاً الى الاخذ بنظرية ضم اللواحق حتى يشملها التصحيح.

في المقابل اصحاب العمل يعتبرون ان آخر تصحيح للاجور كان في سنة 1996 للقطاع الخاص، ولا يشيرون من قريب او بعيد الى موضوع اللواحق.

اذا ما الحل، وكيف يمكن الوصول الى نتيجة يتفق عليها الطرفان؟

اذا كان يراد مراعاة الازمات السائدة في البلاد فلا بد ان يتدرج الحل ما بين هذه الارقام الى منطقة حل واقعي. ارباب العمل لديهم معروفة تاريخية عند كل تصحيح للاجور ان يحاولون التركيز على تصحيح الحد الأدنى فقط وهذا ليس علميا ولا منطقيا لانه اذا عدل الحد الأدنى فقط فهذا يؤدي الى تخفيض حاد في القيمة الفعلية للتصحيح، لا سيما ان الفئة من الاجراء المعنية بالحد الأدنى باتت الى حد كبير محدودة، اذا ما قورنت بما كانت عليه عشية الحرب.

ولكن كيف يتم علميا تحديد الحد الأدنى؟

ان الحد الأدنى الراهن للاجور في لبنان لم يعد له اي علاقة بواقع كلفة المعيشة. ما يحصل في الخارج بعيد كل البعد عما يحصل في لبنان بالنسبة الى موضوع تحديد الحد الأدنى فالنقابات في اوربا تعمل على تحديد الحد الأدنى ليس من خلال التوازنات وغلبة من لديه نفوذ وشطرة اكثر بل من خلال توافق اطراف العقد الاجتماعي على تحديد المتطلبات الاساسية للعيش وتفصيل ما تحتاج اليه الاسرة لكي تعيش ضمن الحد الأدنى (مع الاخذ بعين الاعتبار متوسط عدد العاملين فيها) ويصار من ثم الى تسعير سلة السلع والخدمات المشمولة ضمن هذا الحد الأدنى. نحن ما زلنا بعيدين عن هذا، ولا يزال الامر يرتبط بالتوازنات اكثر مما هو مقارنة موضوعية وعلمية.

برأيك ما هي المشكلة الاساسية التي يعاني منها لبنان على صعيد الاجور؟

المشكلة الاساسية والاكثر تعقيدا في الاطار اللبناني تتمثل في التباين الحاد، على مدى عقود خصوصا منذ انفجار الحرب الاهلية بين ما حصل على جبهة تطور انتاجية العمل وما حصل على جبهة تكاليف المعيشة. - انتاجية العمل التي يمكن قياسها ولو تعسفا - في ظل غياب الاحصاءات - بمتوسط الناتج المحلي للفرد، اتجهت نحو الانخفاض بل هي انخفضت الى نصف ما كانت عليه قبل الحرب، لأن عدد المقيمين في لبنان تضاعف خلال العقود الثلاث المنصرمة بينما بالكاد استعاد الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة، المستوى الذي كان عليه قبل الحرب. - اما على جبهة تكلفة المعيشة فان لبنان يعاني من مشكلات عدة: فصرح حجمه يجعل مقومات الاستفادة من اقتصاديات الحجم فيه ضعيفة ثم ان هذا البلد يعاني من احتكار القلة بحسب ما اظهرته دراسة اجراها فريق من مؤسسة البحوث والاستشارات مؤخرا بالتعاون مع الدكتور توفيق كسار، حول درجة التركيز في الاقتصاد اللبناني يطلب من البرنامج الانمائي للامم المتحدة. واطهرت الدراسة انه في 60% من الاسواق تسيطر 3 شركات فقط على اكثر من 40% من

الوفد المفاوضات باسمها. ويذهب الاتحاد العمالي في السلسلة الزمنية لارتفاعات الاسعار الى عام 1994 (الاساس 100 عام 1994)، ويتوصل عبر مصادر مختلفة الى نسبة ارتفاع اجمالية في المؤشر قدرها 46% حتى عام 2003 وتظهر ارقام مؤسسة البحوث والاستشارات ارتفاعا قدره 16% خلال الفترة 1996 - 2003 مع تأكيد المؤسسة - التي تعتمد سلة استهلاك تعود الى اواخر الثمانينات - الى ان هذه النسبة قد تزيد عن الضعف فيما لو طبقت على سلاسل الاسعار الخاصة بهما، التثقيلات الجديدة لابواب الاستهلاك التي توصلت اليها دراسة ادارة الاحصاء المركزي حول ميزانية الاسرة (عام 1997). اما ادارة الاحصاء المركزي فان مؤشرا الذي لم ينشر الا بدءا من كانون الاول 1998، فانه يعكس ارتفاعا في الاسعار قدره 6,8% حتى كانون الاول 2003، وهو بالتالي لا يتضمن الزيادات المحققة خلال عامي 1997-1998، هذا مع العلم ان الزيادات السنوية الوسطية لا تتطابق على الارجح مع الزيادات المحققة في نمايات الفترة، اي في كانون الاول من كل عام.

المشكلة الثانية تتعلق بتحديد اي اجر نصح؟ هل نصح الاجر الفعلي بمعناه الضيق او نصم اليه اللواحق المرتبطة ببدايات النقل والتعليم والتعويضات الاخر بحسب ما يطلب به الاتحاد العمالي.

ما هو موقف كل طرف وعلى ماذا يستند؟

ان نظرية التفاوض تفترض على كل طرف محاولة استخدام كل الادوات المتاحة بين يديه ليبدأ التفاوض من موقع قصوي ومن ثم يتدرج نحو حلول واقعية، وهذا صحيح بالنسبة للاتحاد العمالي وبالنسبة لارباب العمل.

الاتحاد العمالي يعود بالنسبة الى المدد الزمنية، الى فترة زمنية ابعد من تلك التي يتحدث عنها ارباب العمل، ان هو يرى ان آخر تصحيح للاجور حصل سنة 1996 لم يغط 1995-1996 كما يميل هذا الطرف لاغراض

المعلنون الكبار ينفذون احصاءاتهم ونتائجها غير بعيدة عن ايبوس ستات

حداد: تجربة انشاء جمعية لتنفيذ الدراسات والاحصاءات فشلت والتفريزونات لم تلتزم بالعمل والتمويل واليوم تتبرأ

الاعلان بفارق اعلي من فارق المشاهدين. ولواضح الفكرة ساعرض نموذجا فرنسيا: TFI، لديها نسبة مشاهدين 38%، وتستحوذ على 4, 55% من السوق الاعلاني. معقول وهو 22% من المشاهدين اقل بفارق حصتها الاعلانية انحدرت بفارق اوسع بكثير فلم تحصل على اكثر من 18%، مقابل 4, 55% للمحطة الاولى!

وانا تابعا الترتيبية ستظهر الفوارق بشكل حد اكثر. وهذا امر منطقي لأن صاحب الموازنة الاعلانية سيباشر باستهداف المحطة الاولى، وانا ما بقي لديه فائض سيوزعه على المحطة الثانية، وتأتي الثالثة بنسب اقل لان العلم يقول بضرورة تركيز الاعلان ليعطي الوجب المطلوب ويرسخ في الازهان. ولكن لا يجب ايجاد قانون في لبنان لتنظيم عمل القطاع؟

يقول «وما الحاجة الى قانون، فنحن اما ان نكون سوق حرة او لا نكون وبالتالي لا نحتاج الى قانون. في كل دول العالم هناك تنظيم ذاتي للقطاع، لان الجميع يستفيد من التنظيم، ولكن اذا لم يكن لدينا في لبنان النصح الكافي لخلق جمعية وكل وسيلة اعلامية تريد دراسة تلائمها فلن نصل الى اي مكان».

ويختتم حداد بالتأكيد على ضرورة النظر بموضوعية وشفافية الى الواقع. فلا احد يؤكد ان دراسات «ايبوس ستات» دقيقة 100% ولكنها تخضع لظروف قريبة جدا من الواقع وهامش الخطأ ليس بالحجم الذي يحاول البعض تصويره وركز على ان المهم الحقيقي يجب ان يكون في تحسين الاداء وتصحيح الاخطاء، والالتزام بألية معينة مع سائر الاطراف لتحقيق الدراسات التي تتسم بدقة اكبر من خلال التزام كل جهة بما عليها من متطلبات.

العرض «التضليل بالمعلن» لأن المصلحة هي الاساس والاعلان استثمار فاما هناك عائد او لا يستمر الاعلان. وبالتالي فان المعلن هو من ينظم السوق ويضبط ايقاعه.

ولكن حجم الميزانيات الاعلانية تنقلص مقابل زيادة الاعلانية؟ يقول «هذا صحيح، ولكن لا يعود الى توزيع الاعلانات والدراسات والاحتكار بل الى ان القوة الشرائية في لبنان ضعفت بسبب الازمة الاقتصادية والاعلان يتوجه غالبا الى الطبقة الوسطى، وفي لبنان هذه الطبقة تتوجه نحو الضمور وبالتالي هذا الواقع يدفع الى سياسة اعلانية تسويقية مختلفة من قبل الوسائل الاعلامية حيث بانت تقديم خدمات مختلفة كاعلان مجاني مع كل اعلان مدفوع، او حسمات كبيرة، وغيرها من الادوات التسويقية الطبيعية التي تظهر زيادة في حجم الخدمات، وهذا نتيجة طبيعية للمشكلة الاقتصادية التي

طبا. لذلك لا بد من ان تتمتع وسائل الاعلام بالجرأة الكافية لقبول الواقع لتكون هذه الاحصاءات والنتائج حافزا للتطور والبحث عن الثغرات ومعالجتها. وتعا يحكى عن مصادر تمويل «ايبوس ستات» وارتباطها بجهة محددة، واتهام بعض المحطات انطوان شويري بالامر. يقول حداد ليس شويري وحده من يمول المؤسسة وهذا غير صحيح، لانها تصدر دراسات تعرض للبيع وتجنى منها ارباها، وتوزع لمختلف شركات الاعلان والمؤسسات التجارية الكبيرة، وهذا مصدر تمويل غير بسيط، وبالتالي فهذا اتهام عشوائي.

«لذلك اكرر واشدد على ان ما يجب ان تفهمه المحطات ان هذه الدراسات ليست فقط لجذب المعلنين وانما لتصحيح اوضاعها. وتحديد البرامج الناجحة وتلك الفاشلة، والتحرر من فكرة زعظم ما يريده المشاهدون لان التجارب تثبت انهم غالبا ما يريدون ما هو مختلف عن توقعات مدراء المحطات، ولكن الفرور يعمي هؤلاء المدراء عن مواجهة الواقع».

بالنسبة لموضوع احجام الميزانيات الاعلانية وتقلصها في لبنان بسبب ما سمي «احتكار» محطات معينة والتلاعب الذي يتم بالميزانيات يؤكد حداد ان الميزانية التسويقية للشركات الكبرى تحدد من المركز، وليس في البلد ومن قبل الوكيل المحلي.

وهذا المعلن حر بالصرف حيث يريد والوكيل المحلي وشركة الاعلان يهماهما مصلحة الزبون، وبالتالي يمكن ان ينفذ اعلان غير مجد مرة او مرتين ولكن العائد سيظهر وسيصبح واضحا ما اذا كان المعلن مستفيد ام لا. ولن يستمر سياسة خاطئة او كما يقول



تحديد البيوت التي يجب ان تركب عليها، فهذا غير منطقي. تليفزيون المستقبل يريد ان يضع موظف من قبله لمتابعة العمل... وبالتالي هذه العقبات والشروط وغياب التمويل أدت الى ضياع المشروع وغياب النظر عنه، والتخلي عن الفكرة واليوم في ظل الاحصاءات الموجودة ورفض البعض لها بات الكل يتبرأ مما حصل.

وردا على ما تعتبره المحطات استنسابية حاليا، فقال حداد، ليست استنسابية لأن المعلن يهيم بالدرجة الاولى ومصالحته، وهو ليس سادجا ليتبنى اي شيء يطرح عليه بشكل عشوائي، فكل معلن - وحتما نتحدث عن المعلنين الكبار الذين تجري المنافسة عليهم اصلا - يقوم بابحاثه الخاصة وما لا يفهمه الناس ان كل معلن ينفذ دراساته واحصاءاته، والواقع اننا لا نجد فوارق كبيرة او جدية بين ما يتوصل اليه المعلنون ونتائج ايبوس ستات وبالتالي مفهوم الاستنسابية غير صحيح. وشدد على ان المعلن يسعى حتما للوصول الى مصالحه وما يناسبه وبالتالي لو وجد ان هذه المؤسسات التي يعلن فيها لا تؤمن له المردود المطلوب لراج حساباته

لا يمكننا القول ان هذه الدراسات خاطئة او غير صحيحة وانما لا تعكس كامل الصورة. محطات التلفزيون المصنفة في مراتب متدنية نسبيا حسب هذه الدراسات راحت تقول ان المعلومات والقاعدة التي تبني عليها هذه الدراسات غير صحيحة، لا بد من الانتقال مباشرة الى اعتماد 800 عداد للحصول على النتائج الصحيحة، وبرأيي هذا كلام غير منطقي لاسباب عديدة. لان السؤال بات هل تدفع المحطات التمويل اولا او توضع العدادات الاضافية بداية؟ ورأي انه من غير المنطقي ان تطلب المحطات من الشركة ان تستثمر مليون دولار اولا ثم تقرر المحطات اذا ما كانت ستدفع ام لا؟ المنطق يقول ان يؤمن التمويل بداية ثم تتركب العدادات.

ويقول حداد ان هذه الآلية التي جرى

الكلام عن استنسابية في توزيع العدادات غير صحيح

الاتفاق عليها وضعت شروطها لم تطبق لاسباب عديدة ولتصل كل جهة ولبنود راحت تفرض دون منطق. ويقول ان كل محطة باتت تريد ان تفرض شروطا ومقاييس وآليات تهدف للوصول الى نتائج تناسبها وتلائم مصالحها. مثالا لتلفزيون المنار يريد تركيب عدادات في الضاحية، جيد ولكن

تحدث رئيس مجلس ادارة شركة «Walter Thompson - TMI» روي حداد عن وجهة نظره بشأن الدراسات والاحصاءات المعتمدة في لبنان، بموضوعية، وعرض للتجارب التي حصلت منذ سنوات لمعالجة هذا الامر مناقضا كل ما يقال عن اهمال على هذا الصعيد، وشرح الاسباب التي ادت فشل هذه التجربة.

وقال حداد قبل اعوام انشئت جمعية «JCMR» التي تكونت من وكالات الاعلان ووسائل الاعلام لخلق نظام يسعى لاجراء الدراسات وتحديد نسب المشاهدين وتنفيذ القياس باسلوب «Telemet» وقد استعانت الجمعية بـ John Fox مدير «بارب»، الذي عين توبي سمرت كمدقق لتنفيذ الدراسات، وقد بحث في الواقع اللبناني والشركات المخولة تنفيذ هذا المسح، ونصح بالعمل مع «ايبوس ستات».

وكانت «ايبوس ستات» في دراساتها تستعين بنحو 400 «Tv meter» وتستخدم نظام AGB لاجراء هذه الدراسات وهو اسلوب مستخدم عالميا، وفي دول كثيرة مثل انكلترا واورستاليا وغيرها.

شركة «بارب» افادت ان 400 «Tv meter» هو رقم غير كاف وحددت رقم 700 عداد للحصول على تغطية شاملة لكل لبنان.

على صعيد التكلفة، فقد قدرت بما يراوح بنحو مليون و 100 الف دولار لاجراء هذه الدراسة، على ان يؤمن التمويل بشكل اساسي من محطات التلفزيون 70% توزع على المحطات بنسب مختلفة، بين محطة واخرى حسب حجمها في السوق ونسب مشاهديها المفترضة و 30% على شركات الاعلان.

واضاف «وبناء لما تقدم عندما نعتد على دراسات تنفذ على اساس 400

Lebanese Swiss Bank S.A.L

البنك اللبناني السويسري

تعرف على مصرفك من خلال أرقامه

الميزانية العمومية المعدة للنشر كما هي بتاريخ 31-12-2003 الموافق عليها من قبل الجمعية العمومية العادية المنعقدة بتاريخ 1-5-2004

نسبة الملاءة المالية		نسبة السيولة الصافية	
2003	2004	2003	2004
98.1%	98.1%	98.1%	98.1%

صافي اليرود على معدل الربح

2003	2004
1.1%	1.1%

مؤشرات مالية لعام 2003

نسبة السيولة الصافية لعام 2003: 98.1%

نسبة الملاءة المالية لعام 2003: 98.1%

صافي اليرود على معدل الربح: 1.1%

المطلوبات		الموجودات	
2003	2004	2003	2004
1,119,119	1,219,119	92,919,119	102,919,119
1,219,119	1,319,119	102,919,119	112,919,119

مجموع الموجودات

2003	2004
102,919,119	112,919,119

مجموع المطلوبات

2003	2004
102,919,119	112,919,119

مصرفك من خلال أرقامه

مؤشرات مالية لعام 2003

نسبة السيولة الصافية لعام 2003: 98.1%

نسبة الملاءة المالية لعام 2003: 98.1%

صافي اليرود على معدل الربح: 1.1%

Lebanese Swiss Bank S.A.L

البنك اللبناني السويسري

لللمرة الأولى حماية الملكية الفكرية في البيان الوزاري نصر: نسبة القرصنة في لبنان اقل من 70% وتصل في اميركا الى 50%

يثار اليوم موضوع خسارة لبنان برنامج الافضلية الذي تمنحه الولايات المتحدة لبعض الدول تعفى بموجبه من الجمارك على صادراتها وذلك بسبب سوء التعاطي مع قضية الملكية الفكرية ونسبة القرصنة المرتفعة والتي بلغت 70% حسب الاحصاءات التي قامت بها مؤسسة اميركية.

وإذا كان هذا العنصر هو آخر ما طرح كاسلوب عقوبات على لبنان لمعالجة اوضاعه الا ان موضوع حماية الملكية الفكرية يرتبط بامور كثيرة واتفاقيات متعددة مع الاتحاد الاوربي وغيره كما بتصنيف لبنان دولياً.

وللحديث عن هذا الموضوع يتفصليه اجرت الاعمار والاقتصاد مقابلة مع مدير مركز الدراسات الاقتصادية الدكتور البير نصر الذي أكد أن نسبة القرصنة في لبنان اقل من 70% وان هناك علامات استفهام حول الطريقة التي احتسبت فيها هذه النسبة.

كما تحدثت عن نسبة السلع المزورة وقطاعي الكابلات والبرمجيات اللذان يشهدان نسبة مرتفعة من القرصنة. وأشار نصر الى ان القرصنة ليست موجودة في لبنان وحسب بل تصل في اميركا الى 50% وأوضح انه لللمرة الاولى يذكر موضوع حماية الملكية الفكرية في البيان الوزاري وستتخذ وزارة الاقتصاد اجراءات جدية لمكافحة هذا الموضوع والسيطرة عليه.

وشدد على ان معالجة القرصنة يقوم على عنصرين مرتبطين الاول التعاون مع الشركات والمؤسسات المعنية بتقديم هذه الخدمات بشكل شرعي للوصول الى خدمات بأسعار مقبولة للمستهلك وتطبيق القوانين بشكل فعال وجدي وعدم وضعها في الادراج. وفي ما يلي نص المقابلة:

ما هو مفهوم القرصنة؟

القرصنة هي سرقة واحدة من اربعة عناصر او الاربعة معا وهذه العناصر هي الفن والابداع والمجهود والاستثمار. وقد تكون القرصنة على علامة تجارية هناك الكثير من المستثمرين يتعبون ويتكفون لبناء علامة تجارية ويأتي غيرهم ليقلد ما هو السلعة.

لماذا هو تقييمكم لواقع القرصنة في لبنان؟

ان تقييم اي بلد لواقع القرصنة يعتمد على 3 معايير المعيار الاول هو تشريعي اي مجموعة القوانين التي تعالج هذه المشكلة. المعيار الثاني هو معيار تطبيق القوانين الموجودة فمن الممكن ان يكون عندنا قوانين ولكن لا نطبقها.

السؤال هل يتم التطبيق بحزم وجدي ام لا

ان انه لا يطبق اطلاقاً؟ اما المعيار الثالث فهو نسب التطبيق وهنا ندخل بالارقام الاحصائية.

انظرنا لواقع هذه المعايير في لبنان نجد انه وبالنسبة للمعيار الاول لدينا تشريعات وقوانين بالموصفات التي تتطلبها منظمة التجارة العالمية وذلك بشهادة المؤسسات الدولية، ان قوانيننا جيدة ومتكاملة ولا تسمح باي نوع من انواع القرصنة كما هو مطلوب منا لحماية الملكية الفكرية والتجارية لان القرصنة تتم على الملكية التجارية ايضا.

هذا من جهة القوانين اما من جهة تطبيق القوانين فهنا يكمن الانتقاد الكبير. نحن لدينا أنظمة ممكن اللجوء اليها ولكننا لا نعمل. المعيار الثالث وهو الارقام والارقام الموجودة في الخارج بعضها صحيح وبعضها الاخر بالنسبة لنا غير دقيق.

اين يكمن عدم الدقة؟

مثلا القول ان نسبة القرصنة في البرمجيات في لبنان هي 70% نحن نشكك بعده النسبة ونقول انها اقل بقليل، نوع اخر من الارقام هو في السلع ذات الاستهلاك الواسع ان تبلغ نسبة القرصنة او التقليد 15% ونقول تقليد لانه في هذه الحالة تأخذ القرصنة شكل السلع المقلدة في الخارج مثل الشامبو ومعجون الاسنان التي تكون مزورة. وهذه النسبة اي ال 15% هي بناء على دراسة

روتانا: 5 ملايين كاسيت غير شرعية تباع سنوياً

في موضوع حماية الملكية الفكرية ايضا تحدث أحمد اسعد المدير التسويقي لشركة روتانا الذي اهتم بالحديث عن قرصنة ال CD والكاسيت وحجم الخسائر الذي ينتج عنها. بداية تحدث اسعد عن انواع القرصنة التي تشمل التسجيلات والبرمجيات والكتب وال CD والكابلات والاسلغ، اعتبر ان لبنان هو اكثر دولة عربية من حيث النسب العالمية من فيوس القرصنة بالاضافة الى بعض الدول المجاورة مثل فلسطين وسوريا والاردن كما اشار الى انه يوجد في لبنان قانون لحماية الملكية الفكرية ولكنه غير مطبق والجراءات الجزائية المتخذة بحق الفراصنة غير كافية لردعهم عن عملهم غير المشروع. وعن حجم القرصنة قال: القرصنة في لبنان مرتفعة جدا فنحن شركة تشكل بين 90% الى 95% من حجم السوق بالنسبة للكاسيت وال CD اما مبيعاتنا فلا تصل الى المليون كاسيت في السنة في الوقت الذي يدخل السوق اللبناني 6 مليون كاسيت اي ان هناك 5 مليون كاسيت تباع بطرق غير مشروعة.

وأشار إلى ان هذا الموضوع يؤثر جداً على الحركة الاقتصادية في البلد، فالشركة تدفع ضريبة على القيمة المضافة على كل كاسيت وهذا الامر لا يطبق على الجهات التي تعمل في القرصنة واعتبر انه لو اعتمدت الشركة في مدخولها على مبيعاتها من الكاسيت او ال CD لكانت خسرت وافلست كالعديد من شركات انتاج الكاسيت مثل شركة Relax In وعالم الفن التي لا تعمل في لبنان ابدا لانها غير قادرة على مواجهة موضوع القرصنة. ولكن شركة روتانا تعتمد على مداخل اخرى مثل المكتبة الموسيقية واشياء اخرى.

ولقد ذكر ان هناك دول تطبق قانون حماية الملكية الفكرية مثل دول الخليج ومصر كما ان الاردن وسوريا قد بدأ الآن بتطبيق قوانين حماية الملكية الفكرية وامل ان يطبق لبنان هذه القوانين بطريقة فعالة وأوضح ان الشركة قد رفعت دعاوى على الفراصنة وقامت باتصالات عديدة وعلى أعلى المستويات مع الدولة ولكن لم يكن هناك نتيجة. وأوضح انه لو تم بيع ال 6 مليون كاسيت بطريقة شرعية ورسمية لكان مدخولها 6 مليون دولار وبالتالي كانت الدولة ستحصل على 600 الف دولار لا 100 الف عن بيع مليون نسخة، وهذا جزء من الخسائر الكبيرة جدا.

ضبط القرصنة من خلال تطبيق القوانين تكون قد عالجتنا الموضوع من شقيه.

بشكل عام ما هي القطاعات التي تشملها القرصنة وما هي نسبتها في هذه القطاعات؟

عند الحديث عن القرصنة اول ما يتبادر الى ذهننا هو البرمجيات، ونحن متهمون بان نسبة القرصنة عندنا هي 70% ولكن نحن نضع علامات استفهام كبيرة حول الطريقة التي احتسبت فيها هذه النسبة من قبل احدى المؤسسات الدولية، وهذا رقم محقق بحق لبنان.

هل من الممكن الطعن بهذا الرقم؟

لا ليس من الممكن الطعن بهذا الرقم لان المؤسسة التي تصدر هذه الارقام هي مؤسسة اميركية.

نحن اخذنا هذه الارقام كما هي لفترة طويلة، من فترة وجيزة حاولت شخصيا ان اعرف كيف توصلوا لهذه الارقام وما هو المنهج وكيف ووجدنا ان بناءها الاحصائي غير سليم. باختصار وللتوصل لنسبة القرصنة ياخذون مجموع ما استوردناه من كومبيوترات ومجموع ما استوردناه من برامج فتتكون لديهم نسبة هذا بصورة عامة اما في الواقع فبال تأكيد هناك نسبة من استيرادنا للكومبيوتر لاستبدال كومبيوترات انثقت وبالتالي هذا الامر يخفف من حجم التقديرات ولكن النقطة الاساسية هي انه لم تحتسب في هذه النسبة المئوية كمية اجهزة الكومبيوتر التي تستورد وتحتوي على هذه البرامج غير المقرصنة ولكنها موجودة في الجهاز ومدفوع ثمنها في مكان ما في العالم.

لقد تحدث السفير الاميركي في اكثر من مؤتمر حول هذا الموضوع الم يتم اطلاقه على حقيقة الامر وطريقة الاحتساب؟

عندما زار السفير الاميركي غرفة بيروت ناقشه الكثيرون حول هذا الموضوع واخبرته ان هذا الرقم برأينا مبالغ فيه والاسباب التي ذكرناها وهو سبب تقني بسيط ممكن ان يجعل نسبة القرصنة في لبنان اكيد اقل من 70% ولكن ما هي النسبة الصحيحة بالتأكيد يجب احتسابها وهي عملية طويلة ويجب احتسابها لعام 2004 .

هل تستطيع غرفة بيروت ان تأخذ عملية الاحصاءات على عاتقها كي لا تقع في مشكلة النسب غير الصحيحة؟

من الافضل ان يكون الامر هكذا ولكن اذا قام القطاع الخاص بهذا المجهود وشرح الاسلوب الذي اعتمده ليحصل على هذه الاحصاءات يصبح الامر صحيحا لاننا لدينا الكثير من الامور في غرفة بيروت لنحتسبها مثلا غلاء المييشة وارقام الصادرات وغيرها.

عدا عن قطاع البرمجيات ما هي القطاعات الاخرى؟

ان اردنا الحديث عن القرصنة اجمالاً وليس عن الملكية الفكرية فقط نستطيع الحديث عن نسبة السلع المزورة في البلد والتي تدخل في اطار قرصنة الملكية التجارية. وفي القرصنة التجارية تبلغ نسبتنا 15% وهذا يعني انه في سوقنا الاستهلاكي الكبير والضخم والذي يوازي حوالي 7 مليارات دولار استيراد لدينا حوالي 15% قرصنة وهذا لا يعني ان هذه النسبة هي من ال 7 مليارات بل

هي من السلع ذات الاستهلاك الواسع فنحن لا يوجد عندنا قرصنة على السيارات، ولكن لدينا على قطع السيارة لذلك نحن لا نأخذ كل رقم الاستيراد مثلما وقع البعض في هذا الخطأ بل ارقام استيراد الاستهلاك العام. اعلى نسبة اطلاقاً هي في ما يتعلق بالاشارات التلفزيونية الواردة في الاقمار الاصطناعية اي ما يعرف ب الكابلات كل أنشطة توزيع الاشارات التلفزيونية من خلال الكابلات هي نشاطات قرصنة.

هل هناك ارقام احصائية من حجم الخسائر والاضرار التي نتجت عن القرصنة؟

بالنسبة للكابلات فان الجهة التي تعاني من الخسائر هي الشركات الاجنبية ولكن الشركة لا تستطيع ان تعرف ما اذا توقف عمل القرصنة في لبنان كيف سيكون الطلب عليها مثلا هناك حوالي 700 شركة في لبنان مما تسمى شركات توزيع الكابلات والاشارات بالكابل وهي تعتبر قرصنة لانها تأخذ الاشارات وتعيد توزيعها بشكل يعتبر خرقة لقانون الملكية الفكرية. ان حجم سوق الكابلات يبلغ 750 مليون دولار اي مردود مجموع الاشرارات التي تدفعها الاسر وهو رقم ضخم جدا.

ما هو حجم الخسائر على مستوى المستملكين في حال ضبطت هذه القرصنة؟

هناك انطباع انه فيما لو اوافت القرصنة الاسعار سوف تزيد بشكل كبير وهذا الامر غير صحيح لان الشركات الشرعية التي تمتلك حق توزيع البرامج ابنت استعادتها لتكون اسعارها منافسة جدا للاسعار السائدة حالياً مثلا قيمة الاشرارات الكابلات هي 15 دولار سوف تبدأ هذه الشركات باقل من هذه القيمة ولكن ذهنية المشترين خاطئة، فبعبارة دولار يحصل المشترك على 100 الى 150 محطة ولكن هل فعلا يحتاج هذا الشركة ستقدم اسعاراً مخفضة واقل من 10 دولارات لمجموعة قنوات يكون الجمهور بحاجة اليها فعلا واذا فكرنا جدياً نرى اننا بحاجة لـ 20 محطة.

ان الوزارة وبتعليمات الوزير عدنان القصار تسير في الامر بسرعة وبحزم وهناك امر مهم جدا بالنسبة للمستهلك وهو انه عندما يبيعه القرصان اشارة تلفزيونية فهو بالتالي يبيعه نوعية صورة متردية وليس عند المستهلك وسيلة ليرى الفرق. وهذه سرقة المستهلك نفسه لانها تعطيه صورة مشوهة والتلفزيون هو بالاساس صورة. وهنا ندخل بموضوع حماية المستهلك، وما هو افضل من ان نقدم للمستهلك سعر ادنى وتوعية افضل.

عندما تقوم المحطات الشرعية بتخفيض اسعارها لتصبح تنافسية اليس من المفترض ان تراقف هذا الخطوة المؤسسات بدورها؟

حتما فعندما يوجد الحل ويكون سعره متدن نستطيع تنفيذ القانون بحزم على المستثمرين في القرصنة ولكن ان نمنع القرصنة دون ان نؤمن البديل بسعر متدن يكون فيه اجحاف بحق المستهلك. لذلك هذين الخطين يجب ان يسيرا بشكل متوازي.

قرصنة البرمجيات في منطقة الشرق الاوسط وافريقيا عام 2003

الدولة	(%)	الخسائر (مليون دولار)
دول الشرق الاوسط الاخرى	92	51
زيمبابوي	87	6
الجزائر	84	59
نيجيريا	84	47
تونس	82	26
دول افريقية اخرى	81	83
كينيا	80	12
المغرب	80	22
مصر	73	57
الكويت	69	56
تركيا	68	40
الاردن	66	127
عمان	65	15
البحرين	65	11
قطر	64	18
جزر الموريس	63	13
قبرص	61	4
السعودية	55	8
مالطا	54	120
رايليون	46	2
جنوب افريقيا	39	1
اسرائيل	31	147
الامارات العربية المتحدة	35	69
معدل المنطقة \ المجموع	34	29
نسبة القرصنة	56	1021

اما في ما وقد نجد لها دورا في الحل، فهناك عدد قليل من المكاتب الشرعية التي توزع الخدمات الالكترونية للمواطنين قد تضطر للاستعانة بهذه المؤسسات، وتحولها لمؤسسات شرعية تقوم بدور السوق لانه منطقيا من يستطيع الوصول لاقصى الشمال او لاقصى الجنوب فهذه المؤسسات هي الموجودة على الارض.

فهنا انن لا نستطيع ان نحصي الخسائر لاننا لا نعرف البديل ولا نعرف ماذا سيطلب السوق في حال تخفيض الاسعار وانا اعتقد ان السوق سوف تتوسع.

بالحديث عن الخسائر من المفترض ان تشكل الموسيقى والفنون الاخرى مصدر ربح ولكن ما يحصل هو العكس ولبنان يخسر من جراء قرصنة الأوكاسيت ما رايك في هذا الموضوع؟

بالحديث عن الخسائر من المفترض ان تشكل الموسيقى والفنون الاخرى مصدر ربح ولكن ما يحصل هو العكس ولبنان يخسر من جراء قرصنة الأوكاسيت ما رايك في هذا الموضوع؟

بالحديث عن الخسائر من المفترض ان تشكل الموسيقى، الاغاني، المسرح، الافلام، الموسيقى، الاغاني، المسرح، الكتب وكل ما يمكن ان يدخل فيه احدى العناصر الاربعة التي تكلمنا عنها هي قابلة للقرصنة، وهنا يجب ان نركز على موضوع مهم، نحن دائما نقول ان هناك قرصنة في بلادنا ولكن لا احد يقول ان لبنان يخسر من هذه القرصنة لان لديه الفن والابداع ويبدل المجهود ويقوم بالاستثمارات وهذا الموضوع يضره.

المدير التسويقي لشركة روتانا قال انهم لو اعتمدوا على مبيعات الكاسيت لكانت الشركة قد اغلقت، وتجدر الاشارة الى ان هناك شركات اخرى قد اقلقت ما تعليقك؟

هذا يدل على اننا بلد منتج للفن وبالتالي لدينا الكثير من الامور لنخسرهما من جراء القرصنة، فنحن لا نعاني فقط من قرصنة البرمجيات الاميركية ولكن نحن لدينا انتاج لبناني مفرص.

ما مدى تأثير قرار حذف لبنان من لائحة المستفيدين من برنامج الافضلية في الولايات المتحدة على الاقتصاد اللبناني؟

هذا القرار لم يطبق حتى الان والاميركيين يريدون حقوق الملكية الفكرية واحترامها بهذا القطاع بينما هما غير مرتبطين وباختصار يتراوح مجمل صادراتنا الى الولايات المتحدة بين 50 و 55 مليون دولار في السنة ولكن استثنائيا العام الماضي كانت صادراتنا جيدة جدا وبلغت حوالي 66 مليون دولار. وبالتأكيد عندما تنال اعفاء على صادراتنا الى الولايات المتحدة من الرسوم

نسبة قرصنة البرمجيات

المنتج	الخصائر (ملايين الدولارات)	%
الرسوم المتحركة	10	92
التسجيلات والموسيقى	2,5	92
البرمجيات المتخصصة	0,9	91
البرمجيات الترفيهية	غير محددة	88
الكتب	2	87
المجموع	15,4	87
الرسوم المتحركة	10	87
التسجيلات والموسيقى	2,5	87
البرمجيات المتخصصة	0,9	84
البرمجيات الترفيهية	غير محددة	84
الكتب	2	83
المجموع	15,4	83
الرسوم المتحركة	10	80
التسجيلات والموسيقى	2,5	80
البرمجيات المتخصصة	0,9	79
البرمجيات الترفيهية	غير محددة	79
الكتب	2	79
المجموع	15,4	79
الرسوم المتحركة	10	78
التسجيلات والموسيقى	2,5	78
البرمجيات المتخصصة	0,9	77
البرمجيات الترفيهية	غير محددة	76
الكتب	2	76
المجموع	15,4	74

الجمركية عندها تكون قد حسنا من قدرتنا التنافسية.

ونحن نعمل على زيادة صادراتنا الى الولايات المتحدة وهدفنا الوصول الى 100 مليون دولار.

ولكن اريد ان اوضح امرا اولاً صحيح اننا لم نصل الى مرحلة نستطيع فيها القول اننا نطفا اسواقنا من القرصنة ولكن لا يوجد بلد في العالم بما فيهما الولايات المتحدة الامريكية لا يوجد فيه قرصنة، ثانياً نحن قد بدأنا ببعض الخطوات لازالة القرصنة وبالتالي هذه الخطوات يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار لاننا لا نستطيع الوصول الى الهدف مباشرة وهذه الخطوات مهمة وضرورية كما انه سواء كان موجود نظام الافضلية بيننا وبين الولايات المتحدة ام لا علينا واجب احترام القانون وتطبيقه لانه لدينا الكثير لنخسر.

ما هي نسبة القرصنة في الولايات المتحدة الاميركية وكيف تتوزع هذه النسبة على صعيد دول المنطقة؟

تبلغ نسبة القرصنة في الولايات المتحدة وحسب الاحصاءات حوالي 50%. وهنا تجدر الاشارة الى نقطة مهمة جدا وهي ان في لبنان لا يوجد انتاج للقرصنة صحيح اننا نستورد بعض الاشياء المقرصنة ولكن اين انتاجنا المحلي. هل لدينا القدرة على انتاج سلع مفرصنة مليا على مستوى ضخم لدرجة تجعل اسعارها منخفضة لهذا الحد، نحن نعاني من عملية الاستيراد والجزء الاكبر من علاج القرصنة يتم من خلال الجمارك وليس من خلال الانتاج المحلي وقد يكون انتاجنا المحلي لا يذكر ولدينا قطاعات واسعة وشاسعة خالية من القرصنة بينما القطاعات نفسها تشهد عملية قرصنة في الخارج مثلا الانتاج اللبناني المبيد للخل من القرصنة بينما في دول اخرى يعاني من القرصنة وكذلك ادوات التجميل وغيرها.

والجدير ذكره ان البرمجيات والافلام الاجنبية كلها مستوردة والانتاج المحلي هو على صعيد صغير جدا ولا يتطلب استثمارة ويقوم به الافراد والمعالجات هنا تتم على صعيد الجمارك.

وحاليا تقوم الجمارك بتلف البضائع المزورة او تقوم بحجزها واعادتها ولكن احيانا لا يمكن التمييز بين البضائع الاصلية والاخرى المزورة مثل الافلام وغيرها. عندها تستعين بخبرة وزارة الاقتصاد وترسل لهم الوزارة الخبراء الذين يقررون ما اذا كانت السلع مزورة واذا ثبت انها مزورة تتلف او تحجز ما يعني انه هناك علاج ولكن هناك الكثير من السلع المزورة تدخل الى لبنان بطرق غير شرعية.

هل برأيك هناك خلفية غير اقتصادية لاتخاذ مثل هذا القرار لا سيما انه تزامن مع قرار التمديد للرئيس اميل لحود والقرار 1559؟

لا ابد، نحن راينا هذه الخلفية نظرا للتوقيت ولكن التوقيت جاء صدفة والتوقيت موجود منذ فترة قبل المشكلة. ولكن التوقيت مهم جدا خاصة في ظل التوتر الذي تشهده المنطقة وجاء القرار ليؤكد للناس ان الخلفية سياسية لا اقتصادية. كل 6 اشهر تقوم اميركا باعادة النظر في وضع بلد ما واخر مرة انجزونا بموضوع الملكية الفكرية كانت في ايار 2004 وجاؤوا بعد 6 اشهر يخبرونا عن نفس الموضوع والان سوف يعطونا مهلة لشهر 5.

هل وجهت اندارات لدول غير لبنان لان لبنان؟

كل دولة لديها وجه من وجوه القرصنة وليس فقط لبنان وهم يلاحقون عدة دول وهناك دول في المنطقة عندها انتاج مفرصن ضخم جدا لا نستطيع مواجهته.

إننا مكي

الخصائر المقدرة جراء القرصنة في لبنان عام 2003

المنتج	الخصائر (ملايين الدولارات)	%
الرسوم المتحركة	10	80
التسجيلات والموسيقى	2,5	70
البرمجيات المتخصصة	0,9	9
البرمجيات الترفيهية	غير محددة	80
الكتب	2	غير محددة
المجموع	15,4	غير محددة

على الصعيد الاقليمي تراجعت كل من الكويت ومصر الى قائمة المراقبة القصوى في حين بقيت السعودية واسرائيل على قائمة الدول الخاضعة للمراقبة عموماً.

وبلغ عالمياً عدد الدول المدرجة في اللائحة القصوى 40 بما فيها دول الاتحاد الاوربي ال 25 ، في حين ضمت اللائحة العادية 34 دولة. ويشار الى ان اوكرانيا صنفت الدولة الاكثر اساءة لحقوق الملكية الفكرية عالمياً واستمرت في موقعها على قائمة الاولوية بين الدول الاجنبية

الاصحاح والاقتصاد

5

تقرير الاسكوا للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا

تدفقات الاستثمار الى المنطقة منخفضة وغير مستقرة وبلغت 1,63 مليار دولار في 2002

وكانت استثمارات المحافظة منخفضة لعدة اسباب. اولاً، ان وجود النفط يعني ان راس المال ليس نادراً في منطقة الاسكوا ككل. ولكن، في ما يعرف بهروب راس المال، فان فائض الثروة النفطية يستثمر غالباً في سندات اجنبية بدلا من استثمارها في المنطقة، مما يؤدي الى تدفق كبير لرأس المال المحافظة الى خارج المنطقة، وبالتالي الى تدفق اقل لرأس المال المحافظة الصافي الى داخل المنطقة. وما ادى الى تدفق اموال المحافظة بشكل مستمر الى خارج المنطقة هو عدم استقرار الوضع الامني في المنطقة، وارتفاع كلفة المحافظة، وعدم تطور اسواق راس المال الاقليمية على نحو كاف، وتدنّي مستوى الخدمات المالية و\ او ادواتها. وما زالت اسواق الاسهم في مراحلها الاولى تبقى شديدة التقلب مع رسملة متدنية. وقد بلغت رسملة الاسواق المالية العربية 362 مليار دولار في نهاية عام 2003 و209 مليارات دولار في عام 2002. وفي المملكة العربية السعودية، التي تملك انشط سوق للاسهم في الشرق الاوسط، زادت رسملة السوق باكثر من الضعف لتصل الى نحو 157,3 مليار دولار في اواخر عام 2003، مسجلة بذلك 43 في المائة من مجموع رسملة السوق. وتعزى هذه الزيادة في القيمة الى زيادة في حجم النقود يعود سببها الى التدفق العكسي للاستثمارات السعودية من الخارج مما ادى الى ارتفاع السيولة في السوق.

وتحتاج المنطقة الى تعميق دور استثمارات المحافظة في التنمية، وهذا يمكن تدبيره عن طريق ترتيبات مالية مأمونة ومنظمة بصورة صحيحة.

مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا ٢٠٠٢-٢٠٠٤

البلد/ المنطقة	1999	2000	2001	2002
الاردن	24,2	26,2	27,6	21
دولة الامارات العربية المتحدة	176	196	215	217,5
البحرين	14	14	217,4	159,6
المملكة العربية السعودية	82	76,8	651,4	716,9
الجمهورية العربية السورية	224	8,7	43,5	46,5
عمان	45,8	45,8	65,5	68,5
قطر	58	58	225	650
لبنان	500	350	225	650
مصر	277	113	96,5	100,4
اليمن	16,7	68,5	6,5	139,4

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مناخ الاستثمار في الدول العربية 2002

البلد/ المنطقة	1998	1999	2000	2001	2002
دول مجلس التعاون الخليجي	180	454	364	81	218
البحرين	59	72	16	(147)	7
الكويت	101	21	44	42	40
عمان	347	113	252	296	326
قطر	4 289	(780)	(1 884)	20	(350)
المملكة العربية السعودية	258	(985)	(515)	257	95
الامارات العربية المتحدة	5 234	(1 105)	(1 723)	549	336
المجموع الفرعي					
الاقتصادات الأكثر تنوعا					
مصر	1 076	1 065	1 235	510	647
الاردن	310	158	787	100	56
لبنان	200	250	298	249	257
الجمهورية العربية السورية	82	263	270	205	225
الصفة الغربية وقطاع غزة	58	19	62	11	41
اليمن	(226)	(328)	6	136	64
المجموع الفرعي	1 500	1427	2 658	1 211	1 290
الاسكوا	6 734	322	935	1 760	1 626
الدول النامية	191 284	229 295	246057	209 431	162 145
العالم	686 028	1 079083	1392957	823 825	651 188
نسبة منطقة الاسكوا الى البلدان النامية	%3,25	%0,14	%0,38	%0,84	%1,00
نسبة منطقة الاسكوا الى العالم	%0,98	%0,03	%0,07	%0,21	%0,25

المصدر: إنكاد

في المحاصيل عبر البلد الواحد، وسمات المجازفة وهيكل الاستحقاق للاوراق المالية ذات العلاقة. ولذلك فان سحب استثمارات المحافظة الاجنبية من البلد المضيف هو اسهل من سحب الاستثمار الاجنبي المباشر في حالات عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي، ويعتبر بالتالي اقل جاذبية بالنسبة الى البلد المضيف. ومع ذلك فان استثمارات المحافظة الاجنبية توفر مصدرا خارجيا للاموال اللازمة للاستثمار وتلك الصفة تستطيع ان تساهم بزيادة في الاستثمار العام في بلد يملك موارد مالية قليلة.

ان حافظة تدفقات راس المال، التي كانت سلبية تقليدياً في العديد من البلدان الاعضاء في الاسكوا، لم تبدأ بالظهور في الاحصاءات الا في اواخر التسعينات، وما زالت بعيدة عن المقارنة مع التدفقات الصغيرة للاستثمار الاجنبي المباشر الى المنطقة، والتي ذهبت الى عدد محدود جدا من البلدان الاعضاء في الاسكوا. وبشكل عام يبدو ان اموال المحافظة ترتبط بتغير ناتج عن عملية الخصخصة في ملكية اسهم راس المال الموجودة. وفي معظم الحالات بقيت رؤوس الاموال الاجنبية وكذلك تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان العربية دون 1 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي، باستثناء لبنان الذي يتلقى منذ اواخر التسعينات متوسطا لحافظة استثمارات الديون يبلغ نحو 8, 12 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي، وهذا يتعدى بكثير تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر واستثمارات المحافظة الاجنبية للديون في اي بلد عربي اخر. وكان لتدفقات راس المال هذه علاقة واسعة سندات دين كانت متاحة للمستثمرين الاجانب.

اتفاقيتي تعاون مع لبنان تتعلقان بالنقل والجمارك وتهدف الى تسهيل نقل البضائع بين البلدين. وفي ايار 2004 وقع لبنان ومجلس التعاون الخليجي على اتفاق حول منطقة للتجارة الحرة بغية تشجيع التجارة عن طريق ازالة الحواجز الجمركية.

4- تأثير عدم التأكد السياسي والنزاع على الاستثمار الاجنبي المباشر في حين ان عدم الاستقرار السياسي يلقى بوطاته الشديدة وباستمرار على كل العناصر المكونة للاستثمار، بما في ذلك الاستثمار الاجنبي المباشر، فان الحرب على العراق في عام 2003 كانت لها اثار ضارة بصورة خاصة، يحتمل ان يستمر مفعولها لبعض الوقت في المستقبل. تواجه المنطقة حاليا نزاعين مستمرين هما في العراق وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة. وحتى على المستوى الاقتصادي الراهن والتكامل السياسي الاقليمي فان امكانية اتساع رقعة التأثير يشكل خطرا ما زال يجعل مناخ الاستثمار في المنطقة غير جذاب للمستثمرين الاجانب. فالامن الاقليمي على المدى الطويل، الذي يكلفه ضمان ايجاد ترتيب للتكامل الاقليمي بين البلدان كجزء لا يتجزأ من ترتيبات تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر، يجب ان يشكل الاستراتيجية التي تدور حولها كل السياسات الاخرى. ذلك انه بدون الاستقرار، الفعلي او المرتقب، فان الحوافز المالية للمستثمرين، وتحرير التجارة، وضمانات الملكية والعوائد، لن تنتج المناخ المطلوب لتشجيع تدفق مستمر للاستثمار الاجنبي المباشر.

استثمارات المحافظة: الاطار التنظيمي والتقييم

تتكون تدفقات رؤوس الاموال الخاصة الى منطقة الاسكوا من الاستثمار الاجنبي المباشر، واستثمارات المحافظة الاجنبية، وودائع المصارف الاجنبية. وفي حين يعرف ان هذه الودائع هامة في بعض البلدان، بما في ذلك لبنان، فانه يصعب الحصول على البيانات الخاصة بتدفقات ودائع المصارف الاجنبية. وخلافا للاستثمار الاجنبي المباشر فان استثمارات المحافظة الاجنبية لا تتضمن مشاركة من قبل المستثمر الاجنبي في الانتاج وفي ادارة المشروع. والجاذبية هي في اكثر الاحيان، ولكن ليس بالضرورة، ذات طبيعة قصيرة الاجل، وتتضمن الاستفادة من الفوارق

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بين البلدان العربية

ان الكثير من تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر بين البلدان العربية غير مسجل، وعندما يسجل، يسجل في الغالب بصفته استثمارا داخليا. ولذلك فان الاحصاءات المتعلقة بالاستثمار الاجنبي المباشر لا تسمح باجراء تقييم دقيق لنشاط الاستثمار الاجنبي المباشر ضمن المنطقة العربية. وكان مجموع قيمة الاستثمارات المشتركة بين البلدان العربية في مشاريع رخصت في عام 2002 في 14 بلدا عربيا يبلغ 2,9 مليار دولار مما يمثل زيادة مقدارها 10 في المائة عما كانت عليه في العام 2001. وتحققت زيادة في الاستثمار العربي في مصر ولبنان وقطر والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية والامارات العربية المتحدة واليمن بينما انخفض هذا الاستثمار في البحرين والاردن. والمملكة العربية السعودية هي في اقوى وضع اذ ان مجموع الاستثمار العربي فيها بلغ 717 مليون دولار وهذا يمثل 24,6 في المائة من مجموع الاستثمار بين البلدان العربية في عام 2002. وكان لبنان يحتل المرتبة الثانية بمبلغ قدره 650 مليون دولار، تليه الامارات العربية المتحدة بمبلغ قدره 218 مليون دولار. ومن بين الاقتصادات المصدرة للاستثمار بين الدول العربية، لعبت المملكة العربية السعودية ايضا دورا محوريا في عام 2002، اذ انها ضخّت 882 مليون دولار، او ما يعادل 30,3 في المائة من المجموع، في البلدان العربية الشقيقة، تليها الكويت بمبلغ 444 مليون دولار ثم الامارات العربية المتحدة بمبلغ 356 مليون دولار.

ويمكن ملاحظة الجهود المبذولة لايجاد التكامل بين بلدان المنطقة في تسريع جهود اقتصادات البلدان الاعضاء في الاسكوا لتوقيع اتفاقات تجارية واستثمارية متبادلة. وقد وقع كل من مصر والاردن والمغرب وتونس اتفاقية اغادير الريفية في شهر شباط عام 2004. وهذه خطوة حاسمة باتجاه ايجاد منطقة دون اقليمية للتجارة الحرة. وفي عام 2003 وقع لبنان والبحرين على عقدين، اولهما يتعلق بحماية وتشجيع الاستثمار، بينما يتعلق الثاني بازواجية الضرائب. ووقعت اليمن والمملكة العربية السعودية اتفاق تعاون في مجالات السياحة وتشجيع التصدير والاستثمار. ووقعت الجمهورية العربية السورية

نمط الشركات المتعددة الجنسيات التي تضع استثماراتها في الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة كمحور لخدمة المنطقة العربية. وهناك مشاكل في احصاءات الاستثمار الاجنبي المباشر في المنطقة بسبب عدم حفظ سجلات عن منشئها ووجهتها ولكن المعلومات ذات الصلة التي تم تحديدها يمكن تلخيصها كما يلي: منذ ازالة الحواجز امام الاستثمار قبل اربع سنوات وانشاء الهيئة العامة للاستثمار في المملكة العربية السعودية، جذبت المملكة العربية السعودية 15,28 مليار دولار من الاستثمارات الاجنبية، والمستثمرون الرئيسيون هم فرنسا والمانيا والهند واليابان والجمهورية العربية السورية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. ويشكل قطاع الصناعة التحويلية والخدمات المستفيدين الاساسيين من هذه الاستثمارات. وقد سجل اكبر عدد لتراخيص الاستثمار تلك السنوات الاربعة. ومعظم الاستثمارات في البحرين تقع في القطاع الصناعي حيث زادت بنسبة 323 في المائة سنة واحدة مسجلة 349,7 مليون دولار في عام 2003، مما يعكس قوة هذا القطاع. وحسب اخر الارقام الصادرة عن مؤسسة تشجيع الاستثمار الاردنية فان قيمة الاستثمارات في ذلك البلد، والتي تتركز في القطاع الصناعي، قد انخفضت بنسبة 3,13 في المائة عام 2003 عن عام 2002، وهبط عدد المشاريع من 310 مشاريع في عام 2002 الى 288 مشروعا. واعلنت المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمار في لبنان ان لبنان جذب 600 مليون دولار من الاستثمارات الى قطاع الصناعة التحويلية.

وتجذب مصر الاستثمار الاجنبي في التنقيب عن ابار النفط والغاز الطبيعي وحفرها وبشكل كبير من المملكة المتحدة وتبقى الامارات العربية المتحدة من اصغر المتلقين للاستثمار الاجنبي المباشر. وتمثلت الحواجز الاساسية امام التدفقات الاجنبية في تشريعي هما قانون الشركات التجارية الاماراتي وقانون تنظيم الوكالات التجارية الاماراتي، اللذان يضعان حواجز امام المستثمرين الاجانب من خلال اجبارهم على اتخاذ شركاء محليين يملكون 51 في المائة من راس المال، وكلاء محليين لبيع منتجاتهم. غير ان الامارات العربية المتحدة تجذب بالفعل استثمارات هامة في مختلف مناطقها الحرة حيث يسمح بحرية اكبر في ترتيبات

اتجاهات الاستثمار الاجنبي المباشر

تمثل التدفقات المتزايدة للاستثمار الاجنبي عاملا اساسيا في الدينامية الاقتصادية للمنطقة. ومع المزيد من الاستثمار الاجنبي المباشر بحثا عن الموارد والاسواق، تراقفه عوامل خارجية ايجابية، فقد يكون بإمكان المنطقة ان تكون قادرة على خلق المزيد من فرص العمل وتحسين المعرفة بالادارة والمهارات وزيادة الانتاجية. ولم تستفد البلدان الاعضاء في الاسكوا من تسارع التدفقات المالية الوافدة التي حصلت في التسعينات، وتظل تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى داخل المنطقة منخفضة حسب المقاييس العالمية، وتواصل بلدان المنطقة تخلفها عن دول نامية اخرى من حيث اداء الاستثمار الاجنبي المباشر.

وتبقى التدفقات الى المنطقة منخفضة وغير مستقرة. ففي عام 2002 استمرت بمبلغ 1,63 مليار دولار، وهو يشكل فقط 0,25 في المائة من التدفقات العالمية، وبانخفاض تبلغ نسبته 7,8 في المائة عن الرقم الذي سجلته عام 2001 والبالغ 1,76 مليار دولار وتلك التدفقات الخارجية استمرت في بناء مخزون ثابت للاستثمار الاجنبي المباشر في المنطقة، ولكن ليس بالوتيرة نفسها في مناطق نامية اخرى. وفي عام 2002 كان مخزون الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان العربية يقدر بـ 760 مليار دولار. ويبين الجدول 21 ان حصة المنطقة من كل الاستثمار الاجنبي المباشر الى البلدان النامية بلغ ذروته في عام 1998 بنسبة 3,52 في المائة، ثم انخفض الى 0,84 في المائة عام 2001 و1 في المائة في عام 2002.

وجذبت منطقة الاسكوا بشكل رئيسي الاستثمار الاجنبي المباشر بقصد الموارد الى قطاع النفط، وبعض الاستثمار الاجنبي المباشر بقصد الكفاءة. ولكن القليل جدا من الاستثمار الاجنبي المباشر يقصد النفاذ الى الاسواق وجه الى البلدان الاعضاء في الاسكوا، لان المنطقة لا توفر سوقا مشتركة كبيرة ومفتوحة، وكل بلد عضو اصغر بكثير من ان يوفر سوقا كبيرا بمفرده، مع احتمال استثناء مصر. والاتجاه الحالي نحو مزيد من تحرير العلاقات التجارية مع الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة على اساس ثنائي، قبل دمج التجارة وتحرير الاستثمار على اساس اقليمي ليس من شأنه سوى ان يعزز

شركة ابيلا سارتيك انترناسيونال ش.م.ل. (أوف شور)

دعوة ثالثة لعقد جمعية عمومية غير عادية ثالثة

ان مفوض المراقبة بناءً على طلب فريق من المساهمين يمثل اكثر من خمس راس مال شركة ابيلا سارتيك انترناسيونال ش.م.ل. أوف شور وللمرة الثالثة وبسبب عدم اكتمال نصاب الجمعية الثانية يدعو حضرات المساهمين في هذه الشركة لحضور جلسة جمعية عمومية غير عادية تتعقد في مكاتب مؤسسة البير ابيلا ش.م.ل. في مركز السناركو في بيروت عند الساعة الثانية عشرة من نهار الجمعة الواقع فيه الرابع عشر من شهر كانون الثاني ٢٠٠٥ وذلك للتداول في جدول الأعمال الآتي:

– حل الشركة وتصفيتها وفق نظامها والقوانين والأنظمة المرعية الاجراء.

– تعيين مصفيين للشركة واعطائهما الصلاحيات المنصوص عليها في نظام الشركة وفي القوانين والأنظمة المرعية الاجراء.

– امور مختلفة

(يجب أن يتمثل فيها ثلث راس المال على الأقل)

مفوض المراقبة: يعقوب الخوري
أو رأفت نعمان أبو شقرا

وزارة النفط تدرس رغبة توتال الفرنسية انشاء شراكة مع «السورية للنفط»

انتاج النفط لدينا واذا ما تركنا العمل بالتطوير حتى تتوفر الامكانيات اللازمة في الشركة السورية للنفط فقد يتطلب هذا وقتا طويلا لكي تستطيع الشركة تغطية كافة الحقول ونأمل الان ان يتغير اتجاه الانتاج من الاتجاه السلبي الى الايجابي سواء عن طريق الاستكشاف او عن طريق التطوير.

وبين الوزير ان الانخفاض في انتاج النفط في سورية بدأ منذ عام 1997 «وتدرجاً فعمراً الابار النفطية طويل وهي تعمل لدينا منذ السبعينات والثمانينات واستطرد قائلاً: ان الانخفاض في انتاج شركتي عبر الزور والفرات اما انتاج الشركة السورية للنفط فهو ثابت ونأمل ان يزداد هذا العام عما كان عليه في العام الماضي وبشكل عام فان انتاجنا من النفط يصل الى حوالي 450 الف برميل يومياً.

جاء هذا في مجريات المؤتمر الصحفي الذي عقده الدكتور حداد بحضور معاون الوزير ومدير السورية للنفط وممثلي شركة دبان الكندية، حيث سبق المؤتمر توقيع عقد تطوير حقلي تشرين والشيخ منصور في محافظة الحسكة مع شركة دبان الكندية وتبلغ قيمة الانفاق الاستثماري لهذا العقد 22 مليون دولار اميركي على مرحلتين وتستمر لمدة خمس سنوات.

ذكر الدكتور ابراهيم حداد وزير النفط والثروة المعدنية ان هناك رغبة من شركة توتال الفرنسية لانشاء شراكة مع الشركة السورية للنفط وان هذا الموضوع قيد الدراسة الان في الوزارة، جاء هذا في سياق رده على سؤال حول مقاطعة للشركات الفرنسية العاملة في مجال النفط لانجاز مشاريع استكشاف او تطوير في سورية، واذ ان كل شركة اهتمام معين وحسابات خاصة بها.

وحول امكانية قيام الشركة السورية للنفط باعمال التطوير للابار السورية اوضح الدكتور حداد.. ان امكانيات الشركة موزعة على الاستكشاف وليس فقط على تطوير الحقول وتقوم بنشاط استكشافي واسع في مناطق متعددة من سورية لذلك اعلنا عن دعم الشركة السورية للنفط بفتح المجال لشركات اجنبية خاصة وان عملية تطوير الابار تحتاج لتقنيات متقدمة وهناك اساليب متنوعة لتطوير الحقول وقد عرض علينا العام الماضي عدة اساليب من شركات شرقية وغربية ونحن ندرس هذه الاساليب.

ونحن كما فتحنا جبهة الاستكشاف بشكل واسع نفتح جبهة التطوير ايضا بشكل واسع وذلك بهدف معاكسة اتجاه الانحدار في مستوى

32 مليار ليرة عائدات قطاع الاتصالات وجاء المرتبة الثانية بعد النفط

5% الباقية تزيد عن ست دقائق. وهذا يعني ان وسطي عدد المكالمات المحلية بالدورة الهاتفية الواحدة 550 مكالمات منها 472 مكالمات اقل من ثلاث دقائق و 77 مكالمات تزيد عنها. اي ان المشترك سيدد قيمة 37 مكالمات مضاعفة نتيجة لتقليص المدة من ست الى ثلاث دقائق للمكالمة الواحدة. لكنه منح بالمقابل تعويضا عنها بمقداره 83 مكالمات مجانية اي بزيادة ست مكالمات مجانية عما كان ممنوحا سابقا وبالتالي حقق المشترك وفرا ماديا قدره 3.6 ليرة في المكالمات المحلية، وفيما يخص المكالمات القطرية بلغ اجمالي مكالمات المشترك السنوية وسطيها 557 مكالمات وبمعدل 92 مكالمات بالدورة الواحدة وع انخفاض التكلفة وتوحيدها 1.5 ليرة للدقيقة سيقف وفرا بمقدار ليرة واحدة لكل مكالمات وبمجموع تخفيض مقداره 92 ليرة.

كما ان نسبة 60% من المكالمات الدولية يصب في الدول العربية والمجاورة واجمالي وسطي الدقائق الدولية للمشارك بالدورة الواحدة 12 مكالمات منها سبع الى الدول العربية اي سيحقق المشترك وفرا وسطي مقداره 56 ليرة في الدورة الواحدة، وعموما يصل مجمل التخفيض الواسع في اشهرها من 23.3 ليرة الى 40 ليرة فيكون اجمالي التخفيض 148 ليرة على الفاتورة. هذا سيلمس المشترك عند اصدار اول دورة بعد بدء العمل بالتعرفة الجديدة.

وتسعى الوزارة الى اعادة النظر بملس التعرفة دورياً وبشكل يسمح بالاستفادة من الخدمات الرقمية الجديدة ودمجها في خدمة الصوت وباقل تأثير على موارد الدولة مع الحفاظ بنفس الوقت على مواكبة التطور العالمي وقطاع الاتصالات وخدماته الجديدة. وحول ما يتردد عن اعادة ميكة لقطاع الاتصالات ونوعية الالية المعتمدة قال الوزير: تتطلع الوزارة باستمرار نحو التقدم التقني وتوفير اتاحة مالية افضل للمشاركين ووضعت خطة عشرين تنفذ؟

أكد الدكتور محمد بشير المنجد وزير الاتصالات والتقانة ان قطاع الاتصالات يتبوأ المركز الثاني بعد النفط في توفير ايرادات الموازنة العامة ويساهم في تأمين احتياجات المواطنين وسد عجز بعض موازونات المؤسسات الحكومية. واذ ان بلت ايرادات قطاع الاتصالات العام الماضي ما يزيد عن 32 مليار ليرة، لم تدخل في حساباتها كلف تشغيل المنظومات وتطوير وتحديث البنية التحتية وهي عموماً كلف كبيرة نسبياً، فمثلاً بلغت تكلفة البنية التحتية لمشروع الانترنت حوالي المليار ليرة تم تسديدها بالقطع الاجنبي.

ومن هذا المنطلق وعت الوزارة اهمية دورها في تنمية الاقتصاد الوطني مع الحفاظ على مستوى جيد من الوردات تعكس ايجاباً على التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتأخذ بالحسبان مصلحة المشتركين.

وعن انعكاس تعرفه الاتصالات الجديدة على المشتركين وما أحدثته من جدال قال وزير الاتصالات والتقانة «تداولت مؤخرًا بعض وسائل الاعلام وبسببية التعرف الجديدة واعتبرتها زيادة، وليست تخفيضاً معتمدة في ذلك على مفالطات حسابية لا تستقيم بسبب عدم الامام بالية فوتره خدمات الاتصالات.

ومنحت التعرفة الجديدة المعمول بها منذ ايلول الماضي المشترك 1200 مكالمات مجانية عوضاً عن 700 كانت ممنوحة سابقاً لتغطية تقليص فترة مدة المكالمات المحلية من ست الى ثلاث دقائق ووحدهت سعر المكالمات القطرية الى 105 ليرات ووسعت فترات التخفيض على اجور المكالمات الدولية من خمس الى ثماني ساعات يومياً وبشكل اساسي المكالمات الليلية الى الدول العربية والمجاورة من 25 الى 17 ليرة للدقيقة الواحدة.

وتم تخفيض رسم التركيب العادي من خمسة الاف الى اربعة والرسم الفوري الاستثنائي من 12 الى ثماني الاف وعوضاً عن تسديد رسم الاشتراك السنوي مع اول دورة عام جديدة دفعة واحدة اصبح الرسم يسد جزئياً وبمعدل 40 ليرة مع كل اصدار فاتورة».

ولدى السؤال عن المعيار المعتمد في تقييم التعرفة الجديدة وانخفاضها، اجاب الدكتور المنجد: عند تقييم التعرفة على فاتورة المشترك التي تصدر كل شهرين تربط مع نمط الاستخدامات الهاتفية وبيئت القياسات والاحصاءات التي اجريت كمنط استثماري ان وسطي اجمالي المكالمات المحلية للمشارك العادي 3298 مكالمات سنوية منها نسبة 86% اقل من ثلاث دقائق و 9% حوالي الثلاث دقائق، فيما نسبة

بعد التوقيع بالاحرف الاولى على الشراكة مع الاتحاد الاوروبي المفوضية الاوروبية: التوقيع النهائي في الربع القادم

توقع ان سياتر رئيس وحدة العلاقات الخارجية للشرق الاذن في المفوضية الاوروبية في بروكسل خلال زيارته سورية حالياً احتفالاً بالذكرى 25 لوجود المفوضية الاوروبية بدمشق ان يتم التوقيع النهائي على اتفاق الشراكة السورية الاوروبية في الربع المقبل. وكان قد تم التوقيع بالاحرف الاولى على اتفاقية الشراكة بين الجانبين في المفوضية الاوروبية في بروكسل في 19 تشرين الاول الماضي.

وقال سياتر ان زيارته سورية تأتي ضمن التحضيرات التقنية والفنية للتوقيع اياه، واذ ان سيجري بهذا الخصوص محادثات مع 13 وزارة في سورية حول هذا الامر كذلك كان راضياً كل الرضى عن الخدمات التي تحصل عليها الشركات السورية من الجانب الاوروبي وخاصة في مركز الاعمال السوري الاوروبي.

واشار الى اهمية موقع سورية الاستراتيجي نظراً لانها صلة الوصل بين الاسواق الاوروبية والعربية وتركية، وأكد اهتمام الاتحاد الاوروبي بانتقال المركز من مشروع اوروبي الى جهة سورية مستقلة تعمل على تطوير الاعمال كما جرى في الاردن ولبنان وبقية الدول المتوسطية.

وبمناسبة زيارته لمركز الاعمال السوري الاوروبي اقام المركز ندوة حضرها د. فرانك هيسكه رئيس بعثة المفوضية الاوروبية بدمشق وشاكر الدبس رئيس غرفة صناعة دمشق والمهندس عبد السلام هيكل عضو مجلس ادارة اتحاد غرف التجارة السورية وعدد من ممثلي القطاع الخاص والشركات التي تتلقى خدمات المركز وادارة المركز.

وقد رحب هيكل في كلمته التي جاءت نيابة عن د. الشلاح رئيس اتحاد الغرف السورية بسيتير والوفد المرافق مشيراً الى افاق التعاون بين المركز واتحاد الغرف مؤكداً ان المشروعات والتجارب السابقة كانت ناجحة للغاية وامل ان يزيد التعاون، بدوره قدم جون باتن مدير مركز الاعمال السوري- الاوروبي عرضاً شاملاً عن اعمال ونشاطات المركز وخطة المستقبلية ولا سيما بما يتعلق بتحويله الى مؤسسة وطنية بحلول 2006.

قريباً.. اطلاق مركز خدمات المستثمرين السياحيين

اعلن بسام بارسيك مدير العلاقات الدولية في وزارة السياحة انه تم استكمال انشاء مركز خدمات المستثمرين في الوزارة وسيتم تفعيله لاول مرة من خلال الاسابيع القادمة، مشيراً الى ان هذا المركز سيزيل جميع المشكلات الروتينية التي كان يتعرض لها المستثمرون وقال: المستثمر ياتي ليطلب فقط الى جهة واحدة هي المركز الذي يقوم بكل اجراءات المتابعة وهو مسؤول عن ذلك خلال فترة زمنية محددة لا تتعدى ثلاثة اشهر ليتلقى المستثمر الجواب النهائي بالاجاب او الرفض. جاء ذلك في مؤتمر تطوير السياحة السورية البنانية الذي نظمه الصندوق السوري لتنمية الريف (فردوس) بدعم من الحكومة اليونانية والاتحاد الاوروبي، حيث اشار بارسيك الى التسهيلات والمزايا الكبيرة لقوانين الاستثمار السياحي التي تفوق مزاي قانون الاستثمار رقم 10، لعام 1991، واكد ان لوزارة السياحة القناعة التامة بان النشاط السياحي هو عمل القطاع الخاص ودور الحكومة هو خلق بيئة وجو مناسب واعطاء حوافز وتسهيلات لهذا القطاع وخلق الثقة بينه وبين القطاع العام ليعمل معاً.

areeba 94 تسلم الجوائز للرابحين في برنامج التجوال الخارجي لصيف 2004



تسليم السيارة السيد سعد الشوري



إدارة تسعة أربعة - أريبا مع ممثلي المؤسسة العربية للإعلان و المؤسسة العامة للاتصالات



الفائزين ثناء تكريمهم

حيث أطلقت شركة تسعة أربعة - أريبا في شهر حزيران الفاتت برنامج التجوال الخارجي ويأتي هذا البرنامج ضمن سلسلة عديدة من الفعاليات الخاصة بالموسم الصيفي في سوريا و الذي أتاح لزارتي سوريا و المشاركين بخدمة التجوال الخارجي خلال فترة الصيف فرصة الدخول في سحب يخولهم الفوز بسيارات حديثة عند تجوالهم على شبكة تسعة أربعة - أريبا لإجراء مكالماتهم ورسائلهم الصادرة.



تسليم السيارة للسيد سامي الخضري

لقي هذا البرنامج تفاعلاً كبيراً من مشركي التجوال الخارجي وقد تجلى ذلك بالاتصالات العديدة التي تلقتها شركة تسعة أربعة

- أريبا للاستفسار عن هذا البرنامج والعدد الكبير من الرسائل والاتصالات التي تمت عبر شبكة تسعة أربعة - أريبا استمر البرنامج حتى نهاية شهر ايلول وقد تم السحب على الجوائز في نهاية تشرين الاول بإشراف المؤسسة العربية للإعلان وكان الحظ من نصيب السادة:

• سامي الخضري الفائز بـ HONDA MRV 2003

من المملكة العربية السعودية

• سعد الشرازي الفائز بـ SMART fortwo Classic 2004 من المملكة العربية السعودية

هذا وقد لبى الرابحان دعوة شركة تسعة أربعة أريبا إلى دمشق لاستلام جوائزهم ضمن حفل استقبال كبير أعد خصيصاً لهم في نادي الشرق و بحضور العديد من ممثلي المؤسسة العامة للاتصالات والمؤسسة العربية للإعلان و المؤسسة العامة للمعارض وعدد من مدراء

كان هذا البرنامج بداية لمشروع أكبر ستمتد خلال السنوات المقبلة حيث سيتم العمل على تطويره وتوسيعه بما يتناسب مع العهد الذي أخذته شبكة تسعة أربعة أريبا على عاتقها في التطوير والتحديث وتقديم خدمات أفضل والمضي نحو العالمية.

WORLD ECONOMIC DEVELOPMENTS IN 2003-2004 AND THEIR IMPLICATIONS FOR THE ESCWA REGION

In 2003, the global economy was on a recovery course. The European economy was bottoming out, Japan regained momentum after a decade of slow growth and a sturdy economic performance characterized the economy of the United States of America. The emerging Asian economies continued to exhibit signs of solid economic performance. Strong commodity prices throughout 2003 buttressed the economies of sub-Saharan Africa, Latin America and the Caribbean and some economies in transition. However, increasing external indebtedness, particularly in the United States of America and increasing social vulnerability, combined with heightened political risk, may jeopardize the current upturn. That upturn is largely driven by expansionary monetary and fiscal policies in the developed economies, where low interest rates have eased the cost of borrowing and finance. The recovery of asset prices, particularly in equities in 2003 was one of the out comes of global monetary easing, and the wealth effects associated with rising asset prices supported aggregate demand. That unbalanced pattern of recovery is fragile because it is not accompanied by favourable structural change. The global employment situation did not improve in 2003. Some 158.9 million persons were estimated to be without work and looking for work, with increasing unemployment among youth. World interest rates are expected to turn upwards in the near future, which will weaken the current cycle of global economic recovery. 2004 may become a turning point in the world economic environment, given that inflationary pressures are mounting. Oil prices were at the high range in 2003, and general commodity prices moved up towards the end of the year. Unless global productivity growth accommodates the rising cost of finance and commodities, the world economy will, in the near future be forced out of the current period of monetary ease and low inflation. The changing international economic environment will challenge ESCWA member countries. The uncertainty over security is felt most keenly in the ESCWA region as the conflicts in Iraq and the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, continue, and as the unemployment rate in the ESCWA region stays among the highest in the world. The ESCWA region is dependent on external factors: on oil prices in the case of oil exporting countries, and on world interest

rates in the case of the more diversified economies (MDEs) that are constrained by external debt burdens. Moreover, most ESCWA member countries depend on imports of food and the machinery and transport components of capital accumulation. Regional integration will be the key to overcoming the structural weaknesses of member country economies. However, regional conflicts, inter alia, continue to cast a dark shadow over the efforts of ESCWA member countries aimed at regional integration. Three conduits link the region to developments in the world economy namely, oil, finance and political tension. In 2003, a combination of high oil prices and global monetary ease had a positive impact on growth. Low interest rates and an aversion, subsequent to the events of 11 September 2001, to investment abroad reduced the outflow of capital. The prospects for heightened instability, arising from concerns over continued violence in Iraq and the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, in conjunction with calls for political reform that are perceived by many in the Arab world as being externally motivated, put additional pressure on the regional economy. Increased spending on security and defence together with the risks of instability to long term investment, maintain the conditions that render impossible the normality needed for the regional economies to develop. It is the insuperable linkage of the economy to the volatile price of oil and the continual ravages of political instability that put economic performance and social development under duress. Consequently, with effect from the poor growth period that began in the early 1980 progress in many social areas, including education, gender equality and developments in civil society, have either stood still or declined. World Economic Development In 2003 And the outlook for 2004 After two years of sluggish growth, the world economy showed signs of recovery in 2003 mainly led by the strong economy recovery of the United States of America and continuing rapid economic growth in eastern and southern Asia and in particular, China. As structural weakness has receded, the economy of Japan has finally rebounded. Economic recovery was also seen in the economies in transition and the developing economies. Of Africa Western Asia and Latin America and the Caribbean. Weaknesses remained in the European Union (EU) region, where some positive

signs emerged only in mid 2003. However the individual country pattern of the current recovery process was uneven within each region. Stellar growth performance in China and India masked relatively modest recoveries in other Asian countries. In the EU region the economy of the United Kingdom continued to be exceptionally strong. The low level of international interest rates and rising commodity prices benefited resource dependent developing economies in Africa Western Asia and Latin America and the Caribbean. Inflation rates were contained in most regions with the exception of Africa and Latin America and the Caribbean in 2003 but as signs of rising prices started to emerge, the fear of deflation faded, with the exception of in Japan. In the United States, private consumption and investment led to rapid demand side growth while the inventory adjustment permitted recovery in manufacturing production. The information and communication technologies (ICT) sector rebounded in 2003. The rapid recovery of aggregate demand was supported by tax reductions in September 2003 and a continued low Federal Funds rate. The expansionary economic policy led to a recovery in equity prices, a continuing high level of housing investment and a mortgage refinancing boom. The associated wealth effect maintained aggregate consumption levels in 2003. The strong growth in aggregate demand produced a historically high level of trade and current accounts deficits. On this occasion, however, the current account deficit was led by negative Government savings rather than by lack of private savings. The private saving - investment gap became positive for the first time since 1995, while the negative gap in the Government sector widened. In comparison with the rate of growth in aggregate demand, the employment situation slowly improved. The current economic recovery was not accompanied by favourable social dynamics, which may be a sign of structural weakness within the United States. However, it may be that the emphasis of the United States fiscal policy on military spending attenuates the desired social impact of primary spending. A significant part of the United States current account deficit was financed by the purchase of Asian central banks of United States Government bonds. The Bank of Japan's intervention in the foreign exchange markets to prevent further appreciation of the Japanese yen and the

People's Bank of China policy of maintaining a fixed exchange rate produced a large demand for United States treasury bonds. Mindful of the Asian financial crisis of 1997, central banks in other Asian countries also increased foreign reserve closely linked with the economic performance of Asia. In the Asian region, China and India saw impressive investment led growth in 2003 which was accompanied by rapid modernization and the expansion of the industrial production sectors of those sectors of those economies. With abundant labour supplies both economies were on the road to rapid economic development. China became the second largest importer of crude oil and its rapidly expanding economy increased its influence in the world economy. Albeit trade in services was stalled by the outbreak of Severe Acute Respiratory Syndrome, other Asian countries made progress towards recovery with increased exports, particularly to the United States and China. One of the largest economies, Japan showed signs of strong recovery as its structural weakness, particularly in its banking sector, finally receded. Although consumption levels had yet to pick up and the unemployment rate remained high, Japanese recovery was led by a strong development in private investment. By contrast, the EU region, particularly of the euro zone, showed weak recovery in 2003. Domestic demand remained weak until industrial production and private investment regained moderate through increased exports to the United States. Despite significant initial appreciation of the euro, the current recovery was reliant on exports, given that domestic investment and consumer confidence remained weak in the major economies of the euro zone, namely France and Germany. Fiscal deficits in those two countries exceeded the ceiling stipulated by the Stability and Growth Pact for the second consecutive year, which indicated that a structural weakness could affect further recovery. Of the EU economies, that of the United Kingdom showed strong recovery because of growth in private investment. The housing price boom continued in 2003, indicating similarity with the recovery process of the United States. Growth was led by the non traded services sector, while growth in the manufacturing sector remained weak. The unemployment rate continued to be high in the EU region particularly in the euro zone, with the excep-

tion of in the United Kingdom, where it declined. As the date for the expansion of EU to include countries from east and central Europe grew nearer, growth in the economies in transition diverged into two streams. While most such economies showed a recovery in line with the EU region, high oil prices resulted in a boost in investment in the oil exporting economies of the commonwealth of Independent states. The region's economy continued to grow well beyond the world average. With low world interest rates, the external constraints that had been in place since the 1998 financial crisis subsided for most economies. In 2003, low international interest rates and the rising price of oil and other commodities created an environment favourable not only to the economies in transition but to other developing countries, including ESCWA member countries. While developing countries need to grow faster in order to reduce poverty and nurture social stability, low interest rates reduced pressure on debt service burdens and provided a breathing space for policy-makers. Despite the rapid economic developments of recent years, most developing Asian economies, including China and India, were struggling with the overall goal of poverty reduction. The economic growth in emerging Asian economies caused further urban rural disparities. The pressures of migration from impoverished rural areas to urban economic centers have been mounting behind the impressive macro-economic performances. Poverty remained a scourge in those developing countries that experienced modest economic growth. Despite the favourable external environment inflation was not contained either in Africa or in Latin America and the Caribbean. The intraregional variation in economic growth was marked in Africa because oil exporting countries there registered much faster growth than non-oil exporters. While rising non-oil commodity prices benefited other commodity dependent African economies the trend in general commodity prices affected most countries because they depend on such imported semi-processed materials as steel for domestic capital formation. The unstable security situation in several countries continued to hamper regional integration efforts that could have assisted in overcoming the structural weaknesses of the region's economies. Economic recovery in Latin America and

the Caribbean was indicated in 2003 by rapid economic growth in Argentina after the severe economic crisis of the previous two years. The depreciation of national currencies against the dollar encouraged export-led recovery in most countries of the region. The global recovery demand, particularly from the United States, pulled those economies out of recession. However, the region was hampered by high unemployment, which averaged 8 per cent in 2003. With the economic recovery in 2003, merchandise trade expanded in nominal terms. In part, its rising volume was affected by high oil prices, but the demand from the United States and China induced export-led economic recoveries. As its expanding manufacturing industry began to specialize in processing, China became an influential importer of raw materials and capital goods. Not only did China become the second largest importer of crude oil in 2003, but demand from China led the rise in commodity prices and in particular, of steel. By early 2004, the CRB Futures Index had risen to the highest level in almost 20 years. As world economic recovery gains momentum, world GDP is expected to grow further in 2004. World interest rates are expected to rise, but the effects of rising interest rates are yet to appear. The Federal Reserve is expected to raise the Federal Funds Rate when signs of inflation become evident. The European Central Bank (ECB) is also likely to raise its euro short-term interest rates when inflation in the euro zone becomes obvious. However, this well pose a dilemma, because ECB needs to lower interest rates in order to shore up both investments that remain weak and consumption. Although it is unlikely that the Bank of Japan will raise its policy rate substantially, given that the price there is still falling, the Chinese Central Bank may adopt a tight monetary policy because its economy is overheated. Any significant change in monetary policy in those major economies will end the period of monetary easing and low interest rates in the world economy. It will be a challenge for all the economies of the world to cope with the forthcoming transitional period of monetary restraint, increasing interest rates and rising commodity prices.

Survey of Economic And Social Development in the Escwa Region 2003-2004

MAJOR ECONOMIC INDICATORS, 2001-2004

	2001	2002	2003	2004
Read GDP growth rates(annual percentage change)				
ESCWA region	2.60	1.25	5.0	3.2
World	1.3	1.7	2.5	3.5
Advanced economies	1.0	1.2	2.0	3.0
United States	0.5	2.2	3.0	4.0
European Union	1.6	1.0	0.9	2.25
Japan	0.4	(0.4)	2.5	2.5
Economies in transition	4.4	3.9	5.1	4.75
Developing countries	2.1	3.2	3.8	5.0
Africa	3.1	2.9	3.2	4.25
East and south Asia	3.7	5.6	5.4	6.25
Western Asia	(1.1)	2.4	2.6	4.0
Latin America and the Caribbean	0.4	(0.7)	1.4	3.5
Inflation (percentage change in consumer prices)				
ESCWA region	0.93	1.30	2.06	
Advanced economies	1.8	1.3	1.5	1.25
United States	2.8	1.6	2.3	1.25
European Union	2.5	2.3	2.0	2.0
Japan	(0.7)	(0.9)	(0.9)	0.25
Economies in transition	14.6	10.8	8.1	7.5
Developing countries	5.6	6.8	7.4	6.25
Africa	6.1	8.4	12.6	16.75
East and south - east Asia	2.9	2.1	2.5	2.75
Western Asia	16.8	16.3	10.5	12.5
Latin America and the Caribbean	5.8	10.5	12.9	7.75
Unemployment rates (percentage)				
Advanced economies	5.9	6.8	7.0	7.0
United States	4.8	5.8	6.0	6.0
European Union	7.4	7.7	8.0	8.25
Japan	5.0	5.4	5.3	5.25
Economies in transition	9.5	9.4	9.2	
East Asia	3.3	3.1	3.3	
South - east Asia	6.1	7.1	6.3	
South Asia	4.7	4.8	4.8	
Latin America and the Caribbean	9.0	9.0	8.0	
Middle East and North Africa	12.0	11.9	12.2	
Sub-Saharan Africa	10.6	10.8	10.9	
Short - term interest rates (LIBOR per annum on 3month deposits)				
US dollars	3.78	1.79	1.22	1.5
Euro	4.26	3.32	2.33	2.5
Japanese yen	0.15	0.08	0.06	0.1
Exchange rates (Nominal exchange rates yearly average)				
Euro (\$per national currency unit)	0.896	0.944	1.131	1.19
Japanese yen (national currency units per \$)	121.5	125.4		113.0
World trade volumes (annual percentage change)				
Exports	(0.9)	3.8	5.1	7.5
Imports	(1.0)	2.3	4.2	7.75
International liquidity (annual percentage change)				
Total reserve minus gold the total of all countries)	9.9	8.5	14.3	

Note: Parentheses () indicate a negative figure.
Two dots (..) indicate that data are not available.

a/ Forecasts.
b/ Sources With the exception of for the ESCWA region. World Economic and social Survey 2003 (United Nations, 2003) and World Economic. Situation and Prospects 2004 (United Nations, 2004) where the forecasts are projected by Project LINK.
c/ Source see Chapter 2. The forecasts are made on the basis of ESCWA staff calculations, with the exception of for Iraq and Palestine.
d/ Western Asia includes the neighbouring countries of the ESCWA region, which are Cyprus, Iran, Israel and Turkey.
e/ Sources for advanced economies, the United States, EU and Japan, World Economic Situation and prospects 2004 (United Nations, 2004) where the estimates are projected by Project LINK. For other regions, Global Employment Trends (International Labour Office 2004)
f/ Source: International Financial Statistics (International Monetary Fund, April 2004) with forecasts calculated by ESCWA staff.

"It's a Horrible Dress?
... Let's Buy Three"

Every \$50 spent is a chance to get \$50,000

Don't miss any chance to use your Fransabank MasterCard. With Fransabank's prize program, paying with your MasterCard will become impulsive even for small bills. From December 2004 till March 2005, 4 monthly draws will be held for a total amount of US \$50,000. Each US \$50 worth of purchases gives you one automatic entry in the monthly draw. The more you spend, the more likely you are to win and the lucky cardholder will have the money credited to his card.



Call Center: 01-734000 www.fransabank.com MasterCard FRANSABANK

المؤتمر المصري العربي للصيرفة الاسلامية دعا لوضع التشريعات والتعاون مع الصيرفة التقليدية

عقد المؤتمر المصري العربي المتخصص للصيرفة الاسلامية الذي نظمه اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع البنك الاسلامي للتنمية بعنوان «دور الصيرفة الاسلامية في تعبئة الموارد في البلدان العربية». وتميز حفل الافتتاح بكلمات رئيسية وترحيبية قدمها ايلي الفرزلي وزير الاعلام اللبناني، والدكتور جوزف طربيه رئيس مجلس ادارة اتحاد المصارف العربية، بشير خلاط ممثل البنك الاسلامي للتنمية. وشارك في حفل افتتاح المؤتمر اكثر من مائتين وخمسين شخصية قيادية من المؤسسات المصرفية والمالية العربية والاسلامية وخبراء اكاديميون ودوليين.

وعلى مدار يومين كاملين من جلسات العمل والحوار المفتوح تميزت اعمال المؤتمر بتقديم قيادات مصرفية واكاديميين وخبراء عرب ودوليين اوراق عمل علمية وتجارب عملية هامة تتعلق بالشأن المصرفي الاسلامي، حيث بحثت في دور المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية في تعبئة الموارد المالية، والصيغ المالية الاسلامية ودورها في جذب المدخرات والاموال، ودور المؤسسات المالية الاسلامية في تحقيق التكامل الاقتصادي والمالي والاقليمي، وادارة الاموال واستخداماتها وعمليات الاستثمار في العمل المصرفي الاسلامي، والابداع والابتكار في الصناعة الحالية الاسلامية، والسلامة والاستقرار في صناعة الخدمات المالية الاسلامية، والمعايير المالية والمحاسبية الخاصة بالمؤسسات المالية الاسلامية. وفي اطار المداولات والمناقشات

مع الصيرفة والتقليدية الي وضع التشريعات وبموجبها اطلاق ادوات مالية اسلامية جديدة لها دورها في تطوير جانبي الطلب والعرض في الاسواق المالية.

وشدد المشاركون على ان افاق الصناعة المصرفية الاسلامية رحبة جدا، خاصة اذا ادت ثلاث جهات معنية المنوطة بها وهي: اجهزة الرقابة والاشراف، والمصارف والمؤسسات المالية الاسلامية، والمنظمات المساندة والداعمة للعمل المصرفي الاسلامي، وذلك من خلال:

الحاجة الى تشريعات ونظم مستقاة من الشريعة الاسلامية لمختلف انواع الاستثمارات.

الحاجة الى تدريب واعادة تاهيل الموارد البشرية لضمان قيام ادارة مصرفية ذات كفاءة متطورة ومتجددة.

الحاجة الى بحوث علمية خاصة بالمنتجات المصرفية الاسلامية وادواتها لاستكمال عناصر واركاس سوق مالية اسلامية معاصرة اسوة بما حصل بالنسبة الى معايير المحاسبة والمراجعة الاسلامية.

وركز المشاركون على ضرورة وضع الاليات التي يمكن من خلالها تحقيق التعاون المثمر بين النظامين المصرفيين الاسلامي والتقليدي على اسس سليمة تكفل العمل المشترك في مجالات مصرفية اساسية ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى ضرورة اسهام اتحاد المصارف العربية في هذا الخصوص بالتعاون مع البنك الاسلامي للتنمية وعلى نحو دائم، باليات مستمرة يأتي منها ان تشمل على تنظيم مؤتمر مشترك مثل هذا المؤتمر سنويا.

التي سادت جلسات العمل، اكد المشاركون ان المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية قد اثبتت قدراتها وامكاناتها القوية في تعبئة الموارد المالية، سواء من الداخل او الخارج، من خلال صيغ استثمار وادخار متنوعة وفعالة، بحيث قامت بتوجيهها نحو عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان التي توجد فيها.

وركز المشاركون على اهمية اعادة الهندسة في القطاع المصرفي الاسلامي في الاتجاهات التي تكفل تحول المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية لتكون قادرة على المبادرة وتوقع احتياجات الزبائن، واكثر تنافسية، واكثر تطبيقا للمعايير المالية والمحاسبية الاسلامية المتعارف عليها اقليميا وعالميا، وايضا اكثر استيعابا للتطورات التكنولوجية الحديثة.

وشدد المشاركون على ضرورة تقوية الموارد المالية للمصارف الاسلامية عن طريق زيادة رأس المال واندماج المصارف الاصغر بينها لتكوين وحدات اكبر حجما واكثر فعالية، بفرض تحقيق التخفيض المطلوب في التكاليف والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير.

ورأى المشاركون ان تطوير سوق مالية اسلامية وتوسيع نطاقها وترسيخ نموها يتطلب بالضرورة ان تعمل المصارف الاسلامية على دعم وتنشيط ودفع حركة اسواق رأس المال من خلال قيامها بدور امناء الاستثمار والوساطة المالية بين المستثمرين من جهة، واسواق المال من جهة اخرى، ومن خلال ابتكاراتها وابداعاتها وهندساتها المالية التي تستطيع دعا التعاون

اعلى معدل منذ ثلاثة عقود ولكن مع الاعتدال عند 4,5% في 2005 احتمال بلوغ معدل نمو اقتصادات البلدان النامية 6,1% في 2004

مع ازدياد اتفاقيات التجارة الاقليمية الى ستة امثال ما كانت عليه في ثمانينات القرن العشرين بحيث اصبحت الان تغطي اكثر من ثلث حجم التجارة العالمية، تنصح مطبوعة الافاق الاقتصادية العالمية 2005 الصادرة عن البنك الدولي التي تعقد

فيما بينها اتفاقيات تجارة ثنائية، بان تبقىها منفتحة وذلك من اجل عدم تحويل وجهة التجارة او التسبب في تشوهات الاسواق بما يعاقب بلدانا نامية اخرى. فاتفاقيات التجارة الاقليمية، بما في ذلك اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وفيما بين بلدان الجنوب، يمكن على حد قول هذا التقرير ان تؤدي الى تسسين افاق التخفيض السريع لاعداد الفقراء، شريطة قيام البلدان النامية بتضمين ذلك في استراتيجية تستهدف تحرير التجارة على الجهات الثلاث- الاحادية الطرف والثنائية والاقليمية.

في اطار حملة اصدار تقرير بعنوان التجارة والاقليمية والتنمية، قال فرانسوا يورغنون، النائب الاول لرئيس البنك الدولي لاقتصاديات التنمية ورئيس الخبراء الاقتصاديين، تنبئ اتفاقيات التجارة الاقليمية بعض المنافع لبعض البلدان النامية، شريطة ان لا تكون وراء سور من اجراءات الحماية. غير ان الافضليات المحبذة لبعض البلدان تميز البلدان الاخرى. فلكافة الاتفاقيات تقريبا عواقب سلبية على البلدان المستثناة. فانفتاح الاسواق على نطاق واسع هو اكثر الطرق فعالية لكبح هذه الاثار السلبية:

الآفاق الاقتصادية العالمية 2005 منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا

دخلت معظم بلدان هذه المنطقة في اتفاقية التجارة الحرة العربية كما انضم معظم هذه البلدان الى الاتحاد الجمركي لمجلس التعاون الخليجي. ومع ذلك، لم تكف هذه الاتفاقيات للتغلب على اثار الحواجز الحدودية المرتفعة امام التجارة والقيود المفروضة على قطاع الخدمات.

يجري التفاوض على عقد اتفاقيات تجارة حرة تتضمن اسواقا مفتوحة وتجارة امنة بين بلدان مجلس التعاون الخليجي وبلدان الكتلة التجارية للمخروط الجنوبي من امريكا اللاتينية الارجنتين والبرازيل وباراغواي واوروغواي. وتتضمن هذه الاتفاقيات احكاما تنص على حرية التجارة في مجموعة متنوعة من المنتجات، مع السعي لتحرير تجارة بعض الخدمات.

قام كل من الاردن والمملكة المغربية بالتوقيع على اتفاقيات ثنائية مع الولايات المتحدة الامريكية. استهدفت الاتفاقيات الاوروبية - المتوسطة بناء علاقات تجارة ثنائية فيما بين البلدان المجاورة، وذلك في اطار السعي لتشكيل منطقة تجارة حرة على نمط اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية بحلول عام 2010. وتم حتى الان التوقيع على اتفاقيات ثنائية بين الاتحاد الاوروبي وكل من تونس (1995) واسرائيل (1995)، والمملكة المغربية (1996)، والاردن (1997) والسلطة الفلسطينية (1997)، والجزائر (2001)، ومصر (2001)، ولبنان (2002). وبصفة عامة، تقتصر الاحكام المتعلقة بتحرير تجارة الخدمات على ما نصت عليه الاتفاقية العامة بشأن تجارة الخدمات في اطار منظمة التجارة العالمية من التزامات باجراءات تحرير جديدة او افضلية الوصول الى الاسواق المقصورة على موردين من تلك البلدان الاعضاء. اما تسوية المنازعات فهي مبنية على التحكيم فيما بين الدولتين المعنيتين وفقا

شاهد اجمالي الناتج المحلي في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا زيادة بواقع 4,7 في المائة في عام 2004، هابطا من معدل قياسي بلغ 5,7 في المائة في عام 2003. هبط معدل نمو الناتج المحلي في البلدان المصدرة للنفط من 6,6 في المائة في عام 2003 الى معدل مازال مرتفعا يبلغ 5 في المائة في عام 2004.

انت طفرة ايرادات النفط الى ان يشهد رصيد الحساب الجاري لعموم المنطقة فائضا بلغ 92 بليون دولار امريكي او 4,14 في المائة من اجمالي الناتج المحلي. واذا جرى ادخال بلدان مرتفعة الدخل كالامارات العربية المتحدة والكويت في هذه المنطقة الجغرافية الاوسع نطاقا، يرتفع الى 120 بليون دولار امريكي او 5,15 في المائة من اجمالي الناتج المحلي - وهذا مستوى لا سابقة له منذ الصدمة الاولى التي وقعت في اوائل سبعينات القرن العشرين.

مع ان البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا تعاني من ارتفاع فاتورة الواردات، فهي استفادت بصورة غير مباشرة من ارتفاع اسعار النفط، فمن المتوقع ان يشهد اجمالي الناتج المحلي فيها ازديادا بنسبة 2,4 في المائة في عام 2004.

اثر الصراع الدائر في العراق على النشاط الاقتصادي في كافة انحاء هذه المنطقة، فالزيادات المتصورة في المخاطر ادت الى تخفيض تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى بلدان المنطقة وجعلت مشروعات الاستثمار فيها في اوضاع غير مؤاتية. اما ازدياد الهواجس الامنية في بلدان العالم المتقدمة فقد اسفر عن زيادة تكاليف نقل صادرات منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

من المتوقع ان يظل معدل النمو الاقتصادي في هذه المنطقة قويا في عام 2005 قبل ان يهبط الى 4,5 في المائة في عام 2006.

من المتوقع هبوط معدل النمو الاقتصادي للبلدان المصدرة للنفط بحيث يبلغ 1,4 في المائة بحلول عام 2006.

من المتوقع هبوط الفائض في الحساب الجاري لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا من 120 بليون دولار امريكي في عام 2004 الى 100 بليون دولار امريكي في عام 2005، قبل ان يهبط بنسبة كبيرة الى 60 بليون دولار امريكي او 5,6 في المائة من اجمالي الناتج المحلي في عموم هذه المنطقة بحلول عام 2006.

في الابدال الطول، من شأن عودة اسعار النفط الى الانخفاض والحاجة لتعزيز الاصلاحات في مختلف بلدان هذه المنطقة ان تسفر عن تحديات كبيرة تواجه بلدانها.

مدينة صناعية متكاملة التسهيلات في دبي

استثمارات اجنبية ضخمة، ضمن القطاع الصناعي، اذا ما تمت معالجة المعوقات التي اعترضت نمو وازدهار القطاع حتى الان، وتوفير الميزج المناسب من التسهيلات والحوافز في هذا المجال».

واكد رئيس مجلس ادارة هيئة دبي للاستثمار والتطوير ان مدينة دبي الصناعية لن تستهدف استقطاب الاستثمارات الدولية المباشرة فقط، وانما توفير فرص استثمارات متميزة تشجع ايضا على عودة جانب من الاستثمارات العربية الضخمة المستثمرة في الخارج والتي تقدر بقرابة تريليون دولار. وقال «اثبتت التجربة ان عودة مثل هذه الاستثمارات مرتبط بتوفر فرص استثمارية جذابة في المنطقة».

مركبات النمو الاقتصادي في البلاد حيث تتكامل اقامة المدينة مع الخط الاستراتيجي للدولة لتنويع بنياتها الاقتصادية، وتعزيز دور القطاعات غير النفطية مثل السياحة والتجارة والصناعة والخدمات، في دفع مسيرة التنمية في البلاد في ظل القيادة الرشيدة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد ال نهيان رئيس الدولة.

واضاف القرقاوي «تاتي اقامة مدينة دبي الصناعية في اعقاب دراسات مكثفة اجرتها هيئة للاستثمار والتطوير لمختلف القضايا ذات العلاقة بالقطاع الصناعي محليا واطقيا ودوليا، حيث اكدت الدراسات وجود افاق كبيرة لتعزيز الاستثمارات المحلية والاقليمية واستقطاب

بتوجيهات من الشيخ مكتوم بن راشد ال مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي ام الفريق اول محمد بن راشد ال مكتوم ولي عهد دبي وزير الدفاع باقامة مدينة صناعية متكاملة في دبي تحت اسم مدينة الصناعية في خطوة تستهدف تعزيز مسيرة التنمية الصناعية في الدولة، وتحويلها الى مركز صناعي يستقطب المستثمرين الصناعيين من مختلف انحاء المنطقة والعالم.

وقال محمد القرقاوي رئيس مجلس ادارة هيئة دبي للاستثمار والتطوير والرئيس التنفيذي لدبي القابضة على مساحة 560 مليون قدم مربع وستجهز ببنية تحتية متكاملة، وذلك في اطار الرؤية لتحويل القطاع الصناعي الى احد اهم

الاقتصاد



إشترك الآن وإحصل على تأمين بقيمة

10.000 دولار

بالتعاون مع



01/743796

البنك اللبناني الكندي في موتور شو 2004



شارك البنك اللبناني الكندي في معرض موتور شو في من 12 الى 22 تشرين الثاني الماضي، وقدم البنك اللبناني الكندي في هذه المناسبة عروضاً خاصة طيلة فترة المعرض، مما استقطب العديد من الزوار المهتمين بشراء سيارة اطلاقهم.

..ويرعى مسابقة للرسم



نظمت شركة فريانو بالتعاون مع الرعاية الاساسيين في مسابقتها السنوية، معرض رسومات ولوحات الطلاب الفائزين لعام 2004، في كافة مدارس لبنان وعن مختلف الاعمار والمواضيع المعروضة عليهم. وكان حضور البنك اللبناني الكندي لافت كراعي اساسي لهذ الحدث ومشجع للمواهب الشابة. وقد قدم المصرف، ضمن هذه المسابقة السنوية، جوائز ومنحا دراسية للفائزين الموهوبين، ثم قام باختيار 30 رسماً من فئة «لبنان - كندا: بلاد الترحيب والصداقة» لتدخل في قسم مخصص لتصويت الجمهور عبر موقعه على الانترنت. سيمنح البنك اللبناني الكندي جوائز قيمة للرسوم الثلاثة التي ستنال أكبر عدد من الاصوات.

Shopping Card من بنك بيروت: فوائد كثيرة وفرص دائمة للربح



اطلق بنك بيروت بطاقته المميزة Shopping Card التي تمنح حاملها فوائد كثيرة ومكافآت قيمة وحقيقية. فالمشترك سيحصل على ما يلي:
- شبكة شهرية باللوتو اللبناني فوراً
- شبكة اضافية باللوتو اللبناني عند كل تجميع لمبلغ 200 دولار اميركي تتفقه في المحلات التجارية.
- فرص ربح اكثر بزيادة استعمال البطاقة وتتمتع البطاقة بالمواسفات التالية:
- بطاقة دفع مباشرة، ضمن مجموعة بطاقات Visa Electron
- مع تسديد مباشر من حسابك لدى بنك بيروت.
- مقبولة في اكثر من 12 مليون مؤسسة حول العالم.
- كلفة شهرية 2 دولار اميركي.

القيادات العربية الشابة تعلن عن بدء نشاطاتها في لبنان

اعلنت القيادات العربية الشابة عن بدء نشاطاتها في لبنان، وذلك بعد عقد اجتماع لها في بيروت في اطار خطط المنظمة لتوسيع نطاق عملها، وتأسيس قواعد عمل لاطلاق فعاليتها وبرامجها المختلفة في كافة انحاء المنطقة العربية. وحضر الاجتماع محمد القرقاوي رئيس القيادات العربية الشابة، الى جانب عدد من المسؤولين في المنظمة بالإضافة الى نخبة من القيادات والطاقت الشابة في لبنان. وقال مصطفى عبد الودود عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة القيادات العربية الشابة «يسرنا ان تكون العاصمة اللبنانية احدى اولي المحطات لاطلاق القيادات العربية الشابة وتعزيز افاق عملها على المستوى الاقليمي، وذلك تجسيدا لاستراتيجية المنظمة في تشكيل تجمع يضم نخبة من اصحاب الاداء المتميز في المنطقة». وازدادت تأتي هذه الخطوة في اطار توجهات المنظمة لتطوير القيادات الشابة التي باتت تلعب دوراً محورياً في انتقال الدول العربية الى مرحلة جديدة من النمو والازدهار، وهو توجه يتعين تسريعه لضمان تمكين دول المنطقة من مواجهة التحديات التنموية للمستقبل واستغلال الفرص والافاق التي يحملها.

نادي الصحافة يكرم جاك صراف

وقدرة الصناعة على لعب دور اكبر وخلق فرص عمل اضافية وأشار عبود الى ان الصادرات الصناعية زادت بنسبة 40 بالمئة بالمقارنة مع العام الماضي، واعتبر ان الصناعة تستطيع تأمين 20 الف فرصة عمل سنويا ولكنها بحاجة الى مناطق صناعية واكلاف انتاج منخفضة وعلى رأسها الطاقة.

من جهته، اعتبر بوكين ان الصراف هو من الناس الذين يثقون بمستقبل لبنان وقدرته على العطاء، كما انه يعتبر من المساهمين في تطوير البلد والصناعة فيه. وذكر ان تدشين مصنع حديثاً يؤكد ان الشعب اللبناني يريد ان يبقى في بيته وبيئته.

ثم كانت كلمة للصراف شكر فيها الرؤساء الثلاثة وكل من شارك في التكريم، كما أكد عدم خوفه على الصناعة اللبنانية وأشار الى ان رجال الاعمال ما زالوا يأخذون من هذا البلد وحان الوقت لكي يعطوه.



التكريم، وعدد ابرز انجازات المكرم ودوره في تنمية العلاقات الروسية اللبنانية ودوره في تنمية الصناعة اللبنانية، ثم قدم الحويك ريشة نادي الصحافة، للصراف عربون محبة ووفاء.

واكد رئيس جمعية الصناعيين فادي عبود في كلمته على الدور الذي لعبه الصراف بتحويل لبنان الى بلد مؤمن بالصناعة والتنمية الصناعية، وأشار الى ان الصناعيين يؤمنون بإمكانياتهم

كرم نادي الصحافة عميد الصناعيين ورئيس جمعية الصداقة اللبنانية الروسية جاك الصراف، لمناسبة وسام القديس سيرجيوس للكنيسة الارثوذكسية الروسية ومبادرته الاخيرة لتعزيز الصناعة الوطنية.

حضر التكريم، الذي اقيم في مقر النادي، ايلي عساف ممثلاً رئيس الجمهورية اميل لحود، علي حمد ممثلاً رئيس مجلس النواب نبيه بري، المدير العام لوزارة الاعلام حسان فلحة ممثل رئيس مجلس الوزراء عمر كرامي، وزير الاعلام ايلي الفرزلي، السفير عبد الله ابو حبيب ممثلاً نائب رئيس مجلس الوزراء عصام فارس، الرئيس رشيد الصلح، السفير الروسي سيرجي بوكين، إضافة الى عدد من الشخصيات السياسية والاقتصادية.

بداية تحدث رئيس النادي يوسف الحويك، معتبراً ان التكريم هو مجرد لفتة وفاء لرجل ضحى واعطى ويستحق

«mtc touch»

تحل مكان «Libancell»



كشفت شركة الاتصالات المتنقلة ام تي سي لبنان التي تدير شركة موبايل انتريم كومباني الرقم 2، عن العلامة التجارية الجديدة لشبكتها وهي mtc touch.

اطلاق mtc touch جاء في مؤتمر صحافي عقدته الشركة في فندق ميتروبوليتان بالاس بمشاركة مدير عام مجموعة الاتصالات المتنقلة الدكتور سعد حمد البراك، مدير عام ام تي سي لبنان محمد شبيب، وحضور عدد من ممثلي وزارة الاتصالات والفعاليات الاقتصادية.

مع رابعة الزيات

الجمعة

٨:٣٠ مساءً بتوقيت بيروت
٦:٣٠ مساءً بتوقيت GMT

NBN

NATIONAL BROADCASTING NETWORK s.a.l

Tel: 961.1.841020-5/7 Fax: 961.1.841029 E-mail: info@nbn.com.lb Website: www.nbn.com.lb
NileSat at 7° West Freq: 12.130 GHz Arabsat 3A 26° East Freq: 11785 GHz

سعر العدد
لبنان 2000 ل.ل
سوريا 20 ل.س
مصر 3 جنيهات
الكويت دينار
الامارات 7 دراهم

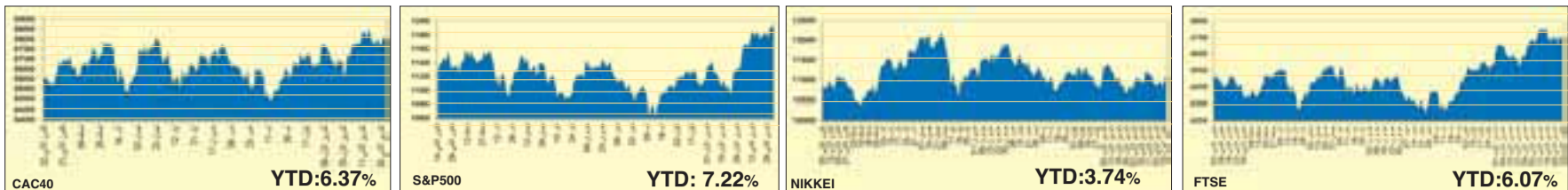
جمهورية مصر العربية
القاهرة
مجدي رياض
هاتف: 0020 2/7452337
ص.ب: 232 - الهرم

الجمهورية العربية السورية
دمشق - المزة - شارع العلم
د. صباح هاشم
هاتف: 00963 11/6621851
فاكس: 00963 11/6615694
ص.ب: 60510 سوريا - دمشق

لبنان - الحمراء - شارع منبئة
بناية الشيخ، الملاصقة لجريدة السفير
هاتف وفاكس:
00961 1 746333
00961 1 746444
00961 1 743796
ص.ب: 113/6517 الحمراء بيروت - لبنان

رئيس التحرير حسن مقلد
المدير المسؤول هالة الحسيني
سكرتير التحرير سيليا مروة

الاقتصاد
www.immarwaiktissad.com
e-mail: immar@immarwaiktissad.com
info@immarwaiktissad.com



وراء الأرقام

المصارف تقرر ابواب الخدمات المالية

ربما تفاجأ زبائن بنك لبنان والمهجر «Blom» بطرح المصرف لادوات مالية مركبة لأول مرة بهذا الشكل الواسع. وتتميز هذه الادوات الخارجية مقابل ارتباط قسم منها ببدء الاسواق الخارجية مقابل ارتباط القسم الآخر ببدء سهم «Blom GDR».

تسمى هذه الادوات - حسب تعابير مصرف لبنان - ادوات مركبة لانها ليست مجرد اسهم او سندات يصدرها مصدر واحد بل هي تركيبة تتبع نتائجها نتائج سهم معين او مؤشر محدد مع امكانية ضمان رأس المال.

وتتسم اهمية هذا النوع من العروض بأن من شأنه تشجيع المودعين على تنويع استثماراتهم وتوزيعها، وهو امر يصب في مصلحة المودعين كما المصارف.

مصلحة المودعين تتحقق على اكثر من صعيد، فمن المعروف انه على المدى الطويل وبشكل اجمالي يكون مردود الاستثمار في الاسواق اعلى من مردود الودائع وفي الوقت نفسه يمتلك المودع ضماناً على رأس المال، وتشكل تجربته هذه خطوة نحو العمل في ادوات الاسواق المالية وسيستاد على فكرة الدخول فيها.

اما مصلحة المصارف فتتعلق، لأن الجميع بات يعلم بالتضخم الحاصل في حجم الودائع، وصعوبة المصارف باستيعاب هذه الودائع وابداع التوظيفات المناسبة لها. ولطالما طالبنا ونادينا بتشجيع العمل من خارج ميزانية المصارف، وهذا هو الدور الاساسي للمؤسسات المالية.

في المقابل تشكل هذه الادوات منافسة من قبل المصارف للمؤسسات المالية، وهي منافسة طبيعية وصحية، خصوصاً ان المصارف لديها امكانية الوصول الى شريحة اكبر من الجمهور بينما المؤسسات المالية تحصر عملها غالباً بكبار المستثمرين ولديها صعوبة بالتعامل مع المودعين الصغار، وبالتالي فهي خطوة هامة وكبيرة نحو توسيع شريحة المتعاملين بهذه الخدمات المالية.

جان رياشي

أسواق لبنان والعالم

Lebanese International Bond Issues			
DEBT INSTRUMENTS	Maturity	YTM%	Mid-Price (\$)
Sovereign Debt			
R. Lebanon 9 1/2	Dec-04	1.67%	100.13
R. Lebanon 10 1/4	Mar-05	3.04%	101.38
R. Lebanon 9 3/8	Jun-05	3.09%	103.00
R. Lebanon 8 3/4	Sep-05	3.80%	103.25
R. Lebanon 9 7/8	Apr-06	5.04%	105.88
R. Lebanon 10 1/2	May-06	4.94%	107.00
R. Lebanon 10 1/2	Aug-06	4.77%	108.25
R. Lebanon Euro 8 7/8	Oct-06	5.19%	105.50
R. Lebanon 8 5/8	Oct-07	6.01%	105.75
R. Lebanon 10 1/8	Aug-08	6.54%	110.88
R. Lebanon Euro 7 1/4	May-09	6.83%	101.00
R. Lebanon 10 1/4	Oct-09	6.91%	112.75
R. Lebanon (Libor+ 3.125%)	Nov-09	5.77%	100.25
R. Lebanon 7	Dec-09	6.88%	100.13
R. Lebanon 7 1/8	Mar-10	6.95%	100.25
R. Lebanon 7 7/8	May-11	7.28%	102.25
R. Lebanon 7 3/4	Sep-12	7.57%	100.50
R. Lebanon 11 5/8	May-16	9.16%	116.25
Private Issues			
B. Mediterranee 9.5	Mar-05	1.96%	101.25
B. Mediterranee 9.75	Sep-05	3.35%	104.00
BLOM 9	Dec-05	3.89%	104.38
Credit Libanais 6 3/4	Jul-06	5.11%	101.75
Ciments Libanais 10	Jul-06	4.78%	106.88
B. Mediterranee 6 3/8	Oct-06	5.66%	101.00
First National Bank 6 7/8	Jan-07	6.11%	100.38
B. Mediterranee 6 1/4	Aug-07	5.94%	100.38
FransaBank 8 1/2	Dec-07	6.37%	105.00
Audi Investment Bank 10.75	May-10	6.58%	117.25

Beirut Stock Exchange									
Stock	Closing Price	Weekly change %	YTD %	Weekly Volume ('000)	Dividend Yield 2003	PER 2004E	Price to Book 2004E	M. Cap. (\$mil)**	
Solidere (A)	8.11	1.00%	89.0%	720.277	0.00%	29.6	0.80		
Solidere (B)	7.99	-3.03%	61.4%	150.820	0.00%	29.6	0.80	1,330.350	
B. Libanaise p.l. Commerce	2.94	0.00%	0.0%	-	0.00%	6.7	17.48	118.541	
Bank Audi	23.55	0.00%	27.3%	3.515	5.41%	6.9	1.06	493.332	
Bank Of Beirut	7.95	-1.85%	1.7%	15000	1.77%	15.4	1.97	322.770	
Bank Of Beirut Call. Pref.	12.20	0.00%	6.1%	10.000	7.00%	1.7	0.22	36.600	
Byblos Bank	1.50	0.00%	-11.8%	-	6.16%	6.2	0.89	307.536	
Byblos Bank Call. Pref.	100.20	0.20%	-3.2%	0.117	11.65%	2.0	0.29	100.200	
BEMO Bank	3.45	0.00%	-1.4%	-	2.83%	13.8	1.27	55.200	
BLOM Bank	26.50	2.12%	12.8%	44.993	8.60%	5.4	1.01	490.250	
Rymco	1.56	0.00%	-10.9%	-	0.00%	14.6	0.96	39.000	
Holcim (liban)	0.65	8.33%	30.0%	77.000	2.48%	10.9	0.70	152.225	
Ciments Blancs (C)	1.49	0.00%	-0.7%	-	0.00%	13.4	1.65	13.410	
Uniceramic (C)	1.75	0.00%	2.94%	-	0.00%	41.2	1.67	29.019	
Lebanon Holdings	4.75	0.00%	-5.0%	-	0.00%	NA	NA	23.750	
Beirut InterBank Fund	106.70	0.38%	-2.1%	1.000	7.10%	NA	NA	21.340	
Beirut Global Income	109.50	0.00%	6.8%	0.200	NL	NA	NA	37.230	
Beirut Lira Fund*	102000	0.00%	2.0%	-	NL	NA	NA	28,050	
Beirut Golden Income*	103500	0.98%	3.5%	-	NL	NA	NA	42,435	

*price and all calculations quoted in Lebanese Pounds
**Market Capitalisation, value of total outstanding shares at each category share price

Over - The - Counter						
Stock	Closing Price	Weekly Change%	YTD %	PER 2003	PBR 2003	M. Cap. (\$mil) **
Casino Du Liban (1)	150	7.14%	15.4%	NA	NA	108.0
SGHL	3.5	0.00%	0.0%	26.4	0.55	56.5
Byblos	1.2	0.00%	20.0%	5.3	1.79	246.0
Sibline	1.5	0.00%	25.0%	-ve	1.19	116.3
Fransabank	1.25	0.00%	0.0%	3.9	0.59	168.8

(1) Excluding the \$ 50 per share in total dividends in 2004

Global Depository Receipts (GDRs)							
GDR	Closing Bid	Weekly Change%	YTD%	PER 03	PER 04E	PBR 04E	M. Cap.(\$mil) **
Audi GDR	24.00	0.00%	31.5%	9.1	7.0	1.08	502.8
BLOM GDR	26.50	6.00%	14.0%	5.5	5.4	1.01	490.3
Solidere GDR	6.400	0.00%	28.6%	64.3	23.5	0.63	1056.0

Lebanese Treasury Bills											
Months	Issuing date	Maturity date	Circular	Discount Rate%	Yield (%)	Months	Issuing date	Maturity date	Circular	Yield (%)	Value (LL)
3	25/11/04	24/2/05	151	5.15	5.22	24	2/12/04	30/11/06	152	7.74	10000
6	25/11/04	26/5/05	151	6.12	6.31	36	2/12/04	29/11/07	152	8.68	10000
12	2/12/04	1/12/05	152	6.27	6.69						



FINANCIAL FUNDS ADVISORS INTERNATIONAL S.A.L

مؤسسة مالية رقم 18 خاضعة لرقابة مصرف لبنان وسيط معتمد في بورصة بيروت
بنية تماري، شارع اللبني، وسط بيروت التجاري

TEL.: 00961 1 985195 FAX: 00961 1 985193
Web site: www.ffa.com.lb - e-mail: ffa@ffa.com.lb

visit www.immarwaiktissad.com

&

feel free to send us your opinions, ideas and comments

9765 requests in November

